

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of High Education

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج

University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi -BBA

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص : قانون الانترنت و الاعلام الآلي

الموسومة بـ :

## الإدارة الالكترونية و أثرها على أداء العمل الإداري في قطاع العدالة

إشراف الأستاذ:

د. زاوي رفيق

إعداد الطالبة :

غلاب وسيلة

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
رفاف لخضر	أستاذ محاضر أ	رئيسا
زاوي رفيق	أستاذ محاضر ب	مشرفا
سي حمدي عبد المؤمن	أستاذ محاضر ب	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ..

أتقدم بحزب الشكر و العرفان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل "زاوي رفیق" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة المتواضعة و على كل ما قدمه لي من نصائح و توجيهات طيبة فترة البحث.

و أشكر كل من مد لي يد المساعدة و زودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل.

إلى كل الأساتذة الكرام بكلية الحقوق الذين رافقوني طيلة الفترة الدراسية و قدموا لي يد العون،

إلى كل زملاء الدراسة و طلبة جامعة البشير الابراهيمية.

إلى كل من قدم لي كلمة طيبة من بعيد و من قريب.

# إهداء

إلى والدي رحمه الله ..

إلى أمي الحبيبة ..

إلى إخوتي و أخواتي وأبنائهم ،

إلى جميع أصدقائي وزملائي بالدراسة،

إلى كل عائلة جامعة محمد البشير الإبراهيمي أهدىكم جميعا ثمة عملي ...

إلى هؤلاء جميعا أهدى ثمة جهدي المتواضع وأسأل الله العلي القدير أن ينفع به وأن يكون خالصا لوجهه  
الكريم،

## مقدمة:

نظرا للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة في العالم بأسره نتيجة التطورات السريعة المواكبة لجميع المجالات سيما تلك المتعلقة بالجانب التكنولوجي، سارعت جل الدول لمواكبة هذه التغيرات من أجل رفع و تحسين مجال الخدمة العمومية، حيث يرجع الأمر في الأساس إلى مدى استعداد الأجهزة الحكومية لتلك الدول لتبني الأنظمة التكنولوجية الحديثة و التي تتفاوت درجة نجاحها في ذلك من دولة لأخرى.

فالإدارة الإلكترونية أصبحت واقعا ملموسا و امتدادا طبيعيا للثورة التكنولوجية التي صاحبت مجتمع المعلومات، حيث وجدت الكثير من دول العالم في عالم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حولا جيدة و عصرية للتغلب على المشكلات و المعوقات التي تحد من فعالية جهود الإدارة العمومية فيها، و مدخلا جديدا يمكن من خلاله تحقيق نقلة نوعية لطابعها الإداري و زيادة كفاءة و فعالية أدائها، حيث أضافت الإدارة الإلكترونية مفاهيم جديدة في علم الإدارة العمومية كما غيرت الممارسات الديمقراطية.

و قد عرفت الجزائر على غرار باقي دول العالم جملة من التغيرات التي شملت مناحي الحياة خاصة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، أين هيمنت ظاهرة العولمة على مختلف المجالات بما فيها مجال الخدمة العمومية، و هذا ما فرض على الإدارة العمومية الجزائرية أن تتكيف و تتأقلم مع الوضع العالمي الجديد، و بالتالي أصبحت الاستعانة بالإدارة الإلكترونية أمرا محتوما لا بد منه.

و قد أخذت الجزائر على عاتقها مسؤولية تقديم و تأمين الخدمة العمومية لمواطنيها، هذا المجال الذي يعتبر الأداة التي تطبق من خلالها الحكومات سياستها العمومية الرامية إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين خاصة قطاع العدالة باعتباره من القطاعات العامة التي تنفرد بتقديم خدمات هامة للمواطنين.

لذلك حرصت الجزائر على تبني مشروع عصرنة قطاع العدالة بإدراج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة و المتطورة و عكس ما كان معمول به من وسائل تقليدية، الأمر الذي يجعلنا نطرح التساؤل الآتي:

**ما هو الدور الذي لعبته الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية في قطاع العدالة في الجزائر؟**

إن هذا التساؤل الرئيسي والذي يمثل إشكالية الدراسة يحتم علينا طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما مفهوم الرقمنة في الخدمة العمومية، و ما مفهوم الإدارة الإلكترونية؟

ما أثر و دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية نتيجة الرقمنة في الجزائر؟

ما مظاهر تطبيق الرقمنة و الاستراتيجية المجسدة من طرف الجزائر للتحول نحو الإدارة الإلكترونية بقطاع العدالة؟

و ما هو واقع قطاع العدالة في الجزائر في ظل الرقمنة؟

**أهمية الدراسة:**

يعتبر موضوع الرقمنة و أثره في التحول إلى الإدارة الإلكترونية و التركيز على قطاع العدالة كنموذج ذو أهمية كبيرة جدا. حيث تكمن أهمية الدراسة في الأهمية العلمية في الجانب الأكاديمي للبحث، و الأهمية العملية في الجانب العملي و الميداني للبحث.

**الأهمية العلمية:**

تتبع من الاهتمام الكبير للعالم بأسره بموضوع الرقمنة و بالتطورات الكبيرة و المذهلة الحاصلة في هذا المجال (ما يعرف بالانفجار التكنولوجي) عبر شبكاته المختلفة .

بالإضافة للتوسع الكبير في استخدام الرقمنة و انتشارها في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي تحيط بحياة الفرد و المجتمع أو ما يعرف بالبيئة الرقمية، و التحول إليها في مختلف المجالات و خصوصا الإدارة العمومية (ما يعرف بالإدارة الإلكترونية) و ضرورة التحول إلى وسائل التكنولوجيا الحديثة لعصرنة مختلف القطاعات و توفير الوقت و الجهد و تقديم أفضل الخدمات للفرد و المجتمع .

### الأهمية العملية:

تتعلق بالدراسة الميدانية و العملية لقطاع العدالة في الجزائر من خلال إستراتيجية الحكومة لرقمنة هذا القطاع لتحسين الخدمة العمومية و الوقوف على كل التطورات و التغيرات في هذا الميدان و أهم الإنجازات و المستويات التي وصلت إليها الرقمنة في هذا القطاع و أهم الخدمات المقدمة و المستحدثة من الإدارة للمواطن.

### أهداف الدراسة:

- محاولة الوصول إلى مفهوم جامع للرقمنة من خلال دراسة المفاهيم المختلفة.
- تبين دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية و أثرها في التحول إلى الإدارة الإلكترونية و مدى فعاليتها في تبسيط و سرعة الخدمة و تخفيف الأعباء و تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.
- تقييم الاستراتيجية الحديثة لاستخدام الرقمنة في قطاع العدالة الجزائرية مع إبراز أهم نتائجها المحققة والمتوصل إليها.
- التعرف على أساليب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.
- التعرف على ماهية الإدارة الإلكترونية.
- مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهداف ومتطلبات وعوائق تطبيقها.
- التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في سير المرفق العام.

- التعرف على تجربة الجزائر من خلال مشروع العدالة الالكترونية في الجزائر.

### منهج الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الدراسة في حد ذاتها التي تتعلق بالبحث و الكشف عن دور نظام الإدارة الالكترونية، و أثره في تسيير المرفق العام من خلال تحديد متطلبات مادية و بشرية و غيرها، التي يقتضيها تطبيق نظام الإدارة الالكترونية، إضافة إلى العوائق التي تحول دون تطبيقها و كذا دراسة مشروع عصرنة قطاع العدالة بالجزائر.

### تقسيم الدراسة:

سعى للإجابة عن الإشكالية المطروحة للدراسة، تم تقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول تناولنا فيه أثر التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في سير المرفق العام، تناول مبحثين الأول خاص بالإطار المفاهيمي للرقمنة و الإدارة الإلكترونية و الثاني بالرقمنة و التوجه نحو الإدارة الإلكترونية.

أما الفصل الثاني فخصصناه للرقمنة و عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول خاص بواقع الإدارة الإلكترونية في قطاع الإداري الجزائري، أما المبحث الثاني خاص بالانجازات الموائية لإصلاح و عصرنة قطاع العدالة.

## تمهيد:

أصبح يعرف الوقت الحالي بالزمن الإلكتروني، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقعا مفروضا في كل المجالات، وقد أضحت مختلف المؤسسات والإدارات تسعى جاهدة لتطبيقها وتعميمها. ولأجل ذلك نجدها تقوم بتوفير مختلف الإمكانيات اللازمة الألية منها والبشرية، من أجل تقديم خدمات إلكترونية للمواطنين بأحسن الظروف وأسرع الأوقات.

حيث أن استخدام تكنولوجيا الرقمنة أدى وكننتيجة لذلك إلى التحول نحو الإدارة الإلكترونية التي تركز على الرقمنة في مختلف المعاملات والأداءات إلكترونيا.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة والإدارة الإلكترونية:

إن الاستعمال المتداول لوسائل الأنترنت بالإضافة إلى التطور السريع الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أدى إلى إلزامية إحداث تغييرات كبيرة وجذرية في حياة العالم المعاصر من توفير وسائل وأدوات الاتصال عبر العالم، وتوفير وتسهيل الخدمات للمجتمعات. و نظرا لأهمية هذا المجال، سوف نتطرق في دراستنا هذه على أهم المصطلحات المتعلقة بمجال الرقمنة، و على أهم التعاريف وأهم الخصائص المتعلقة بها وكذلك أهم الأدبيات في هذا الموضوع و أهمية الرقمنة:

## المطلب الأول: عموميات وأساسيات عن الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم المجالات التي عرفت تطورا كبيرا في عالمنا المعاصر، وهي بذلك تعتبر إحدى العوامل الرئيسية التي تقود إلى التقدم في العصر الحالي، فهي قد أثرت على طريقة العيش للإنسان من خلال كيفية التعلم والتواصل عن طريقها، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



## الفرع الأول: أساسيات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

سننتظر في هذا المطلب إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال إضافة إلى ذكر أهم خصائصها.

### - تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

قبل التطرق والخوض في تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنحاول التعرف على أهم المصطلحات ذات الصلة بالموضوع، وذلك بتناول كل مصطلح لوحده.

#### 1 - تعريف التكنولوجيا:

يعود أصل التكنولوجيا تحديدا إلى اللغة اللاتينية والمركبة من كلمتين وهما "Techno" والتي تعني الفن أو الصناعة، وكلمة "logos" وتعني الدراسة أو العلم، وتعني في مجملها علوم (دراسات) الصناعة (الفنون) ، حيث تعد التكنولوجيا علما لأنها تركز على الأساليب والبحوث والأمور العلمية، وتعتبر فنا لأن الخبرات والمهارات الفنية تستخدم للتأكد من خدمة التكنولوجيا لحاجات المنظمة والمجتمع.<sup>1</sup>

#### 2 - تعريف المعلومات:

يمكن تعريف المعلومات بأنها: "المعرفة التي تنتج عن عمليات معالجة البيانات، وتساعد متخذي القرارات في أي منظمة على اتخاذ القرارات اللازمة لهم، من خلال الاعتماد على الطرق التحليلية والاستنتاجية بشكل أكبر من الاعتماد على طريقة التخمين أو الحكم الحدسي والتي تضطر الإدارة للجوء إليها في غياب المعلومات، حيث أن المعلومة تزيد المعرفة.<sup>2</sup>

#### 3 - تعريف الاتصال:

<sup>1</sup> : غسان قاسم داود اللامي، إدارة التكنولوجيا ، ط 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 22 ، 23  
<sup>2</sup> : علاء عيد الرزاق سالمى، نظم إدارة المعلومات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003 ، ص 8

إن كلمة اتصال "Communication" مأخوذة من الأصل اللاتيني لكلمة "Communes" والتي تعني عاملاً مشتركاً، فالإتصال وظيفة دقيقة ومحددة، وهي المشاركة في تبادل الحقائق والأفكار والآراء عن طريق انتقال المعلومات والأفكار والمواقف من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات، باستخدام رموز ذات معنى موحد ومفهوم لدى الطرفين.<sup>1</sup>

#### 4 - تعريف تكنولوجيا المعلومات:

تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها: التنظيم والاستخدام الفعال المؤثر لمعرفة الإنسان وخبرته، من خلال وسائل ذات كفاءة تطبيقية عالية، وتوجيه الاكتشافات والقوى الكاملة المحيطة بنا لغرض التطوير وتحقيق الأداء الأفضل أي التطبيق المنظم للمعرفة العلمية ومستحدثاتها من الاكتشافات في تطبيقات وأغراض عملية.<sup>2</sup>

#### 5 - تعريف تكنولوجيا الاتصال:

تكنولوجيا الاتصال هي أي أداة أو جهاز أو وسيلة تساعد على إنتاج أو توزيع أو تخزين أو استقبال أو عرض البيانات، فهي تعرف بأنها ( الآلات أو الأجهزة الخاصة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها).<sup>3</sup>

#### 6 - تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها: " مجموعة الوسائل المستخدمة لإنتاج واستغلال وتوزيع المعلومات بكل أشكالها وعلى اختلاف أنواعها: المكتوب، المسموع والمرئي، أو هي

<sup>1</sup>: بشير العلق، الإتصال في المنظمات العامة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص: 17 ، 18.

<sup>2</sup>: هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العرضي، نظم إدارة المعلومات، ط 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012، ص: 20.

<sup>3</sup>: حسن عماد مكاوي ، محمود علم الدين ، تكنولوجيا المعلومات و الإتصال، ط 1 ، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص: 68.

مجموعة التقنيات المستخدمة في معالجة ونقل المعلومات خاصة الإعلام الآلي، الإنترنت، الإدارة الإلكترونية للأنشطة وغيرها من الدعائم الإلكترونية المساعدة في عمليات الاتصال.<sup>1</sup>

تتسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالانتشار والسرعة، حيث أنها تستخدم لإيصال المعلومات والأنشطة إلى مجموعة من الأفراد، البيانات، الإجراءات، المكونات المادية، الأجهزة والبرمجيات التي تعمل مع بعضها البعض من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.<sup>2</sup>

## 7 - خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمجموعة من الخصائص أهمها:

1- تقليص الوقت و المسافة: ساعدت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على تقريب كل الأماكن إلكترونياً، كما وفرت الكثير من الوقت في إنجاز وتحقيق مختلف العمليات. بالإضافة إلى أنها وفرت وسائل تخزين المعلومات ذات حجم هائل مع سهولة الولوج لها.

2- الذكاء الاصطناعي: تجدر الإشارة إلى ان الهدف من تطوير تكنولوجيا الاتصال والمعلومات هو تطوير المعارف والمهارات واستغلالها إلكترونياً، وهذا من أجل تسخير ذكاء اصطناعي يسهل عن طريقه التحكم في عمليات الإنتاج.

3- تكوين شبكات الاتصال: إن خلق شبكة اتصال علاقة تتكون من مجموعة من التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات هو أمر استراتيجي هام يهدف إلى زيادة تدفق المعلومات بين المستعملين و الصناعيين و كذا منتجي الألات و يسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى

<sup>1</sup>: العياشي زرزار، كريمة غباد، استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة الاقتصادية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2016، ص 30.

<sup>2</sup>: رزان علي عمر عبد المهدي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعناصر المزيج التسويقي على جودة الرعاية الصحية، مذكرة ماجستير، تخصص الأعمال الإلكترونية كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2016، ص 16

4- مشاركة المهام الفكرية مع الآلة: إن الاحتكاك المعرفي بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي يساهم في تطوير المعرفة و تقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية و التحكم في عملية الإنتاج.

5- التفاعلية: أي أن المستحل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل و مرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار و هو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.<sup>1</sup>

6- اللاتزامنية: و تعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

7- اللامركزية: و هي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، فالإنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت على مستوى العالم.

8- قابلية التحرك و الحركية: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الألي النقال ، الهاتف النقال وغيره.<sup>2</sup>

9- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسائل مطبوعة أو مقروءة مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال.

10- اللاجماهيرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل من المنتج إلى المستهلك.

1 : عبد الحكيم معوج، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 12، 13.

2 : أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2003، ص70

11- الشيوع و الانتشار: و هو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها المرن.

12- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونياً.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> : أحمد مشهور، ( مرجع سابق، ص 07 )، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية والثقافية والعلوم، 2003، ص 07

## الفرع الثاني: الإطار المفاهيمي للرقمنة:

### 1- نشأة مفهوم الرقمنة:

#### نشأة الرقمنة:

ظهرت الرقمنة في الخمسينات من القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا من خلال تطورات تاريخية عديدة أحدثت على مستوى مؤسسات المعلومات التي كانت تدير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الألي فيها، وذلك من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية، و التي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات و تبادلها في مجال الفهرسة التعاونية، و كذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية الذي يهدف إلى توحيد الفهارس و نصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبعة.

إن الغرض من هذا المشروع هو قابلية البحث في كل المصادر عبر الأنترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة ليمتد بعدها إلى رقمنة المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود.

و مما جاء بعد العديد من الاجتماعات بين القوى العظمى، أهمها اجتماع بروكسيل 1995 الذي يهدف إلى دعم التنمية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و العلمي و الثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم و الوكالة القضائية للنازاة التابعة لوزارة الدفاع ليشمّل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أوروبا فقد تبنت بعض المشاريع المماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة "ميموريا" (mimoria) بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية وأكسفورد تاكست أرشيف ومعهد (تولون) للأبحاث العلمية ومؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الإلكتروني لقطاعات

نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية.<sup>1</sup>

هذا التطور التاريخي الذي دام حوالي نصف قرن يبين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات والمعلومات والمكتبات الإلكترونية أو الرقمية أو الافتراضية والتي حصل خلط فيما بينها ينبغي توضيحه حسب ما تشمله كل المواد الرقمية من أصل إلكتروني وتتطلب جهاز إلكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة "إلكترونية" تشير إلى كيفية عمل الأجهزة أكثر من أنها صفة للبيانات التي تحتويها.

و عليه، فإن المكتبة الإلكترونية تتألف من كل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة إلكترونية و التي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الإلكترونية هو المصطلح الأعم و الأوسع دلالة حيث يشمل كلا من التناظري و الرقمي و يضم كل جهود ترمي إلى استخدام أجهزة إلكترونية مثل آلات الفيديو و قارئات الميكروفيلم و الحاسوب، و هي تشمل مواد إلكترونية و رقمية. غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط والاضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية، والمهتمين بها لتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها.<sup>2</sup>

لتقادي الغموض، والخلط بين هذه المصطلحات فيما بينها، والوصول إلى مفهوم جامع من خلال الوقوف عند بعض التعاريف المختلفة لمصطلح الرقمنة أو التعريف الرقمي، نذكر منها:

## 2- تعريف الرقمنة وخصائصها:

### 2-1- تعريف الرقمنة (Digitalisation):

<sup>1</sup>: أحمد الكبيسي، تطور النظم الألية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، العربية من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، العربية 300، العدد

29، 2008، ص: 06

<sup>2</sup> أحمد الكبيسي، مرجع سابق، ص: 8

أصبح من الشائع استعمال مصطلح "الكتابة الرقمية" و "الإبداع الرقمي" و "الكتاب الإلكتروني" و "الترقيم" وغيرها من المصطلحات التي تشير إلى النمط المعرفي الجديد من الكتابة الذي يشير إلى استعمال وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

### أ/ تعريف الرقمنة لغة:

تدل مادة "رقم" في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، ويقول "ابن منظور" الرقم والترقيم تعجيم الكتاب و رقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه و بينه، و كتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التثقيب و قوله عز و جل "كتاب مرقوم" كتاب مكتوب و المرقم القلم. والرقم: الكتابة والختم. والرقم ضرب مخطط من الوشي.. ورقم الثوب رقمه رقما ورقمه خطه.

### ب / تعريف الرقمنة اصطلاحا:

يعرف "سعيد يقطين" الترقيم التناظري النمط Numérisation بأنه عملية نقل أي صنف من الوثائق من النمط الورقي إلى النمط الرقمي ، و بذلك يصبح النص و الصورة الثابتة أو المتحركة و الصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستقبال و الاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، و هنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب.<sup>1</sup>

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح " الرقمنة" ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، في نظر "تيري كيني" "Terry Kinny" إلى الرقمنة على أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب، و الدوريات، و التسجيلات الصوتية، و الصور المتحركة ... إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيئات Bits) و الذي

<sup>1</sup> أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة: جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية.



يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، و تحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة". ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.<sup>1</sup>

و تشير "شارلوت بيرسي" "Charlotte Burssi" إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات و المعلومات من الالتزام التناظري إلى النظام الرقمي، كما يقدم "دوج هودج" "Doug Hodges" مفهوماً آخر تم تبنيه من المكتبة الوطنية الكندية، و يعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، و الكتب، و المخطوطات، و الخرائط ...) إلى شكل رقمي، و ذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني.<sup>2</sup>

غير أن هذا المصطلح يأخذ عدة معاني حسب السياق الذي يستخدم فيه، حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني:

في الحاسبات: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

في سياق نظم المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب و الصور سواء (كانت صوراً فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط) و غيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان (أي تناظرية) إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية و ذلك عن طريق استخدام أجهزة المسح الضوئي، والكاميرات الرقمية.<sup>3</sup>

أما عن خصائص الرقمنة فهي نفس الخصائص المذكورة في عنصر خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

<sup>1</sup> : بهجة بومعرافي، بن تازير مريم، إشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة بالمكتبات الرقمية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية، ص 162

<sup>2</sup> : سعيد بقطيني، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت: مركز الثقافي العربي، ط 1، 2005، ص: 02

<sup>3</sup> : نجلاء أحمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص: 20

### الفرع الثالث: أدبيات حول الرقمنة وأهميتها:

نعرض في هذا الجزء بعض مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا الاقتصاد الرقمي، وبعد ذلك ننتقل إلى بعض أحدث الدراسات المنجزة حول أهمية الرقمنة في بعض القطاعات.

#### 1 - أدبيات حول الرقمنة:

تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة في الاقتصاديات المعاصرة ، و هي تشمل قطاع نشاط مزدهر و قاعدة للابتكار في مختلف القطاعات الأخرى، و تشارك ( 2017 ) OECDG و ( 2019 ) INSEE في تعريف هذا القطاع، بحيث ينتهي إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأنشطة التالية : نشاط الإنتاج (إنتاج الحاسوب، البرمجيات، التلفاز، الراديو، الهاتف ... إلخ)، و نشاط الإنتاج (تجارة الجملة، عتاد الإعلام الآلي ... إلخ) و الخدمات (الاتصالات، خدمات الإعلام الآلي، خدمات السمعي البصري ... إلخ، و يقدم "هوبرت ألكسندر سيمون" (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1978 ) تعريفا يستند إلى خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، "كل معلومة يمكن للأفراد الولوج إليها، سواء كانت شفها أو رمزيا، أو تقرأ عن طريق الحاسوب، أو توجد بالكتب و تخزن بالذاكرة الإلكترونية".

و قد أدى التطور والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيير أساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية و أساليب حياة الأفراد فنتج عن ذلك نوع جديد من الاقتصاد يسمى بالاقتصاد الرقمي و هو ما يجعله مرتبطا أساسا بتكنولوجيا المعلومات ، الاتصالات ، البرمجيات، الفضاء الإلكتروني، لذلك نجد أن ( 2019 ) INSEE يربط الاقتصاد الرقمي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، "الاقتصاد الرقمي يشمل قطاع الاتصالات، السمعي، البصري، البرمجيات و الانترنت كذلك القطاعات التي تعتبر هذه التكنولوجيا أساسا لنشاطها".

و هناك من يختصر مفهوم الاقتصاد الرقمي في التجارة الإلكترونية لكن الأصح أن الاقتصاد الرقمي هو نتاج الاستعمال الفعلي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مجمل القطاعات الاقتصادية و من طرف الإدارة و المؤسسات و الأفراد، فيعرف MEDEF الاقتصاد الرقمي بمجموع القطاعات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات سواء في عملية الإنتاج أو الاستخدام والاستفادة، و بالنسبة لـ OCDE فتعتبر أن الاقتصاد الرقمي يشمل العديد من جوانب الاقتصاد العالمي، فهو بذلك يشمل البنوك، التجارة، الطاقة، المواصلات، التعليم، الصحة و دور النشر.

و يعرف كذلك الاقتصاد الرقمي بأنه التفاعل و التكامل و التناسق بين تكنولوجيا المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات من جهة و بين الاقتصاد الوطني و الدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية الفورية و الإتاحة لجميع المؤشرات السائدة لجميع القرارات الاقتصادية و المالية و التجارية في الدولة خلال فترة ما.

من خلال ما سبق يظهر جليا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعتبر إحدى أهم مرتكزات الاقتصاد الرقمي، فالابتكارات التقنية المتواصلة كان لها أثر إيجابي على مجمل الأنشطة والمعاملات الاقتصادية. كما أن انتشار الانترنت أظهر نماذج أعمال جديدة وذلك من خلال توسيع المساحات السوقية ومضاعفة تسريع المعاملات والمبادلات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>: سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19) .

## المطلب الثاني: المفاهيم النظرية للإدارة الإلكترونية:

### الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية:

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات العلمية الحديثة تماما في مجال العلوم الإدارية، وقد تم تناوله بالعديد من التعريف نذكر منها:

- هي وظيفة انجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الالكترونية، وتقوم بإنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ القرارات من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة من ناحية، كما تقوم بربط المنظمة بفئة المؤثرين (من موردين، مشترين، عملاء، منافسين، أجهزة وهيئات حكومية) وذلك بهدف تطوير علاقات المنظمة مع بيئتها من ناحية أخرى.<sup>1</sup>

- الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن: استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الانترنت، في جميع العمليات الإدارية الخاصة بمنشأة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية الأداء بالمنشأة.<sup>2</sup>

- الإدارة الإلكترونية هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والأخرين بدون حدود، من أجل تحقيق أهداف الشركة.<sup>3</sup>

- نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الإدارة الإلكترونية هي عملية عصرية تقوم من خلالها الإدارة بتوظيف منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات لتحسين العمليات الإدارية المختلفة داخل المنظمة عبر تحويلها من العمل اليدوي إلى أعمال تدار

<sup>1</sup>: إيهاب فاروق مصباح العاجز، دور ثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية "دراسة تطبيقية على وزارة التربيتهو التعليم العالي - محافظة غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 38-39.

<sup>2</sup>: محمد أحمد سمير، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص ص 41-42.

<sup>3</sup>: نجم، نجم عبود، الإدارة و المعرفة الإلكترونية، (د،ط)، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 185.

بواسطة التقنيات الرقمية مما يوفر الجهد والإنفاق وتحديد الاستفادة القصوى من المعلومات المتاحة.

الفرع الثاني: الفرق بينها وبين الحكومة الإلكترونية والإدارة التقليدية:

### 1- الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية:

كثر الجدل في الأونة الأخيرة بشأن مصطلحي الحكومة الإلكترونية و الإدارة الإلكترونية هل هما مصطلحان مختلفان أم مترادفان؟ توصلت الدراسات إلى أن العلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل، فالإدارة الإلكترونية هي الجزء و تعني تحويل جميع العمليات ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة "العمل الإلكتروني" أو إدارة بلا أوراق، تمثل الحكومة الإلكترونية الكل، و تعني العمليات الإلكترونية التي يتم من خلالها الربط بين الإدارات التي تطبق الإدارة الإلكترونية.<sup>1</sup>

تعبير الإدارة الإلكترونية هو المصطلح الأقرب لتحقيق التوافق بين مفهوم الحركة الإلكترونية والخدمات التي تقدمها إدارات الدول على أساس أن المراد ليس ممارسة سلطة الحكم بطريقة إلكترونية، وإنما إدارة الأمور بطريقة إلكترونية على المستوى الحكومي، و تعني الإدارة الإلكترونية تحول المصالح وجهات القطاع الخاص نحو قضاء وظائفها ومهامها فيما يتصل بتقديم الخدمات للجمهور والتعامل معها، أو فيما بينها بطريقة سهلة من خلال استخدام تقنية المعلومات و تطور الاتصالات في أداء كل منها.<sup>2</sup>

### 2- الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية:

<sup>1</sup>: سامر مؤيد عبد اللطيف، الحكومة الإلكترونية، دراسة في الإطار النظري و التطبيقي، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كلية الحقوق، ص 172.  
<sup>2</sup>: رافيق بن مرسل، مرجع سابق، ص 123.

تختلف الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية من خلال سلاسة أدائها وإيقاعها السريع، حيث أصبحت أداة فعالة في أيدي الجهات الإدارية المبادرة بتطبيق التقنية في دوائرها الإدارية. ونميز مما يلي العناصر التي تتميز بها الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية:

1- **الميزة:** يمكن للوثائق الإدارية الورقية أن تتلف مع مرور الزمن بينما النظام الرقمي للإدارة

الإلكترونية يحفظ من التلف والتفاد ويمكن تأمينه أكثر عن طريق التخزين الإلكتروني.

2- **الحفظ:** في الإدارة التقليدية تتعرض أغلب الوثائق المهمة إلى الضياع مما يتسبب في

ضياع حقوق الأفراد وغيرها، على عكس الإدارة الإلكترونية التي يصعب فيها فقدان أية

بيانات أو ملف من الملفات التي تم حفظها على الشبكة الإلكترونية، بل من الممكن

استرجاعها بعد الحذف.

3- **الضياع:** من الصعب إن لم يكن مستحيلاً استرجاع الوثائق الملموسة بعد ضياعها أو

تلفها بينما يسهل البحث في أرشيف الشبكة عن أية معاملة في الإدارة الإلكترونية.

4- **الاسترجاع:** تعرف الإدارة التقليدية بارتفاع تكاليف حفظ الملفات و المعاملات و

استخراجها أما في الإدارة الإلكترونية فالأمر لا يكلف سوى توفر وسائط التخزين أو

الشبكة التي حملت عليها المعلومات سلفاً.

5- **التكاليف:** تحتاج الإدارة التقليدية إلى مساحات كبيرة ومخازن ضخمة بينما تحتاج الأجهزة

المحملة عليها الملفات في الإدارة الإلكترونية إلى غرفة صغيرة.

6- **المكان:** تتأثر الإدارة التقليدية بالعامل البشري بينما تضمن الإدارة الإلكترونية برامج

حماية عدم التلاعب بالملفات والتعاملات سواء الحذف أو الإضافة.

7- **الحماية:** تتأثر الإدارة التقليدية بالعامل البشري بينما للإدارة الإلكترونية البرامج التقنية

التي تسجل أي إجراء يتم تسجيله بالساعة والدقيقة والثانية.

**8- التوثيق أو الضبط:** يقوم الموظف في الإدارة التقليدية بإجراء توثيق أو ضبط الملفات، مما يصعب اكتشاف الأخطاء المرتكبة أثناء ذلك، أما في الإدارة الإلكترونية فيتم التعامل مع الأمر إلكترونياً من خلال برامج الحاسوب المخصصة لهذا الغرض.

**9- التفاعل:** تحتاج الإدارة التقليدية إلى أيام وأشهر لإنجاز المعاملات، بينما تتفاعل الإدارة الإلكترونية بسرعة فائقة مع مراجعيها.

**10- السرعة:** محدودة ساعات الدوام الرسمي للإدارة التقليدية، عكس الإدارة الإلكترونية التي تقدم خدماتها 24 ساعة يومياً.

**11- مدة الخدمة:** صعوبة إنجاز المهام الخاصة نتيجة الإجراءات المتداخلة بالنسبة للإدارة التقليدية مقارنة مع سهولة إنجازها ببسر وسهولة إلكترونياً.

**12- المهام:** لا تتوفر للإدارة التقليدية إمكانية الاستفادة من موارد المعلوماتية على عكس الإدارة الإلكترونية التي تقوم على استثمار الموارد المعلوماتية وتخزينها.

**13- طبيعة اللقاء:** تحتاج الإدارة التقليدية إلى أيام وأشهر لإنجاز المعاملات، أما بالنسبة للإدارة الإلكترونية فهي تتميز بالتفاعل السريع إذ يمكنها استقبال آلاف الطلبات أو الرسائل في زمن قصير وإرسال رسائل لعدد كبير.<sup>1</sup>

يتضح من خلال ما سبق أن الإدارة التقليدية تبطئ العمل الإداري من خلال إمكانية إتلاف المعاملات الورقية وصعوبة الحصول عليها بسبب ضياعها إما سهواً أو تعمداً، ولصيانتها تتطلب تكاليف باهظة لإصلاح التلف، بالإضافة إلى تخصيص مساحات تخزين كبيرة من أجل ضمان حفظها وصيانتها.

تتميز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية بخصائص هامة، يتحقق من خلالها مجموعة من الإيجابيات أبرزها أن الخدمة العمومية تقدم للمستفيدين بصورة مرضية و خلال مدار 24

<sup>1</sup>: حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 06 إلى 09.

ساعة و بتكلفة مالية مناسبة، بالإضافة إلى عنصر السرعة في إنجاز المعاملات في إطار من الشفافية بعيدا عن المحسوبية. كما تجدر الإشارة إلى طابع سرية المعلومات و تقليل مخاطر فقدانها و صغر مكان حفظها.

### الفرع الثالث: مزايا الإدارة الإلكترونية:

- تحسين مستوى الخدمة للمواطنين: هو ما يتطلب خلق بيئة عمل متنوعة فيها المهارات والكفاءات المؤهلة مهنيا لتفادي الأخطاء اليدوية التي قد تحدث عند تأدية الخدمة بالطريقة التقليدية.

- التقليل من التعقيدات الإدارية وسهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: إذ بفضل هذه التقنية يمكن القضاء على البيروقراطية السيئة التي عهدناها في إدارتنا التقليدية، من خلال اختصار مراحل إنجاز المعاملات و التقليل من عدد الدوائر القائمة على الإنجاز في زمن قصير، كما أنها تتيح للزبون الحصول على الخدمة دون عناء التنقل فهي متوفرة في كل مكان.

- تخفيض التكاليف: من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ما يعود بالمنفعة على الجهة مقدمة الخدمة، فهذه الإدارة لا تحتاج إلى توفير مباني ضخمة لاستقبال الجمهور وللتقليص من عدد الموظفين وتخفيض كمية الأوراق والخدمات المستعملة في إنجاز المعاملات، ونظرا للتنافسية فإن الخدمات تقدم بأسعار منخفضة وهو ما سينعكس على تخفيض التكاليف.

- التركيز على النتائج: ينصب اهتمام الإدارة العامة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج ملموسة وهو ما يحقق فوائد للجمهور تتمثل خاصة في تخفيف العبء، من خلال توفير الخدمة بشكل مستمر على مدار الساعة ما يسمح للزبون بالدخول على الشبكة في كل وقت ليلا ونهارا سواء في أوقات العمل الرسمية أو خارجها، وهذا ما يوفر الجهد، الوقت والمال.

- تحقيق الشفافية الإدارية: تعمل الإدارة الإلكترونية على توحيد خطوات تنفيذ الخدمة يعني إيجاد أسلوب موحد للتعامل مع كل من يرغب في الحصول على خدمات هذه الإدارة، وجعل الموقع متاحا



لكل من يرغب في التعامل معها من الجمهور دون إخفاء أو حجب أي معلومة، إلا ما تعلق منها بالحياة الخاصة للأفراد أو الماسة بالأمن والسلامة العامة. كما أن العملية تتم دون أن يكون هناك اتصال مباشر بين طالب الخدمة والموظف، ما يفوت عليهم فرص الرشوة والتلاعب ما يساهم في مكافحة الفساد الإداري.

## المبحث الثاني: الرقمنة والتوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية

### المطلب الأول: أهداف ودوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية:

#### 1- أهداف التحول نحو الإدارة الإلكترونية:

من خلال المزايا التي ذكرناها سابقا، يتضح لنا جليا أن أغلب مبررات الإدارة الإلكترونية تعمل على الانتقال و التحول الجذري من الأساليب الإدارية التقليدية إلى العمل الإلكتروني، و مدى مواكبتها للتطور النوعي و الكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات و نظم المعلومات، و ذلك في محاولة منها تجسيد جملة من الأهداف العامة التي نحاول إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة المؤسسة التقليدية من أجل تحسين الأداء الإداري عن طريق كسب الوقت والتقليل من التكلفة اللازمة لإنجاز الأعمال وصولا إلى خدمة عامة معقلنة.

- التخفيض من حدة الجهاز البيروقراطي والحد من تعقيداته من خلال إعادة النظر في الموارد البشرية المتاحة والعمل على رفع كفاءتها، ومهارتها تكنولوجيا، والتحول نحو الاعتماد على المراسلات الإلكترونية بدلا من البريد الصادر والوارد.

- التوجه نحو شفافية العمل الإدارة وشفافية المعلومات المعروضة على جميع العملاء والمواطنين.

- ترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي وتقليص الازدواجية في الإجراءات المعقدة وتخفيض القيود البيروقراطية قدر الإمكان من خلال تبسيط واختصار الإجراءات.

كما قلنا سابقا فإن الإدارة الإلكترونية تعمل على تحقيق انتقال وتحول جذري من الأساليب الإدارية والتقليدية إلى العمل الإلكتروني، لتجسيد الأهداف التالية والتي نتناولها بنوع من التفصيل وذلك كالتالي:

### أولاً: دقة البيانات وتلخيص الإجراءات الإدارية

- يكون الإنجاز الإلكتروني للخدمة عادة أكثر دقة وإتقانا من الإنجاز اليدوي، كما أنه يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة التقليدية.

وبذلك يمكن تقديم خدمات أفضل لمستحقيها واستغلالاً أمثلاً لإمكانات الإدارة من خلال اتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية.<sup>1</sup>

- إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة تكون متوفرة من عدة جهات، و بالتالي الثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة، و القلق من عدم دقة المعلومات أو عملية أخطاء الإدخال اليدوي ستكتمش، كما أن الأعمال الورقية و تعبئة البيانات يدويا ستندم ، كما و ستندم الحاجة لتقديم نسخ من المستندات الورقية طالما أن الإمكانيات متاحة لتقديمها إلكترونياً.<sup>2</sup>

- كان الحصول على بعض المعلومات في ظل الإدارات التقليدية يحتاج إلى انتظار المراجع ساعات وربما أياماً، فيقدم الطلب وينتظر يوم أو يومين، أصبح في ظل الإدارات

<sup>1</sup>: ماجد راغب الحلو ، الحكومة الإلكترونية و المرافق العامة، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية و الأمنية للعمليات الإلكترونية منظم المؤتمر ، أكاديمية شرطة دبي -مركز البحوث و الدراسات- الإمارات العربية المتحدة ، دبي، ص: 11.  
<sup>2</sup>:سوسن زهير المهدي ، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان ، 2011، ص28-29.

الإلكترونية لا يستغرق دقائق يمكن خلالها المراجع أو صاحب الطلب أن يحصل على المعلومات بنفسه، من دون الحاجة إلى الرجوع إلى موظف قد يكون دوامه قد انتهى في الوقت الذي يحتاج فيه أحدهم إلى معلومة بشكل عاجل.<sup>1</sup>

- إنجاز المعاملة الكترونياً لا يستغرق غير دقائق معدودة مما يوفر الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الإدارة والبحث عن الموظف المختص، وانتظار الدور، وقيام الموظف بالتحقق من توافر شروط الخدمة المطلوبة وإنجاز المعاملة يدوياً إذا صلت النوايا، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية توفر للمواطن خدماتها بسرعة من خلال دخول الصف وطول انتظار الدور.<sup>2</sup>

- بفضل سرعة الإنجاز أمكن الاستغناء عن خدمات بعض المرافق كخدمة مرفق البريد العادي التقليدي في حدود كبيرة باستخدام البريد الإلكتروني الذي يصل إلى موقع البريد المرسل إليه في لحظات، ويمكن أن يتبع الرد في لحظات أيضاً إذا كان المرسل إليه مستعداً للرد.<sup>3</sup>

### ثانياً: ترشيد الأيدي العاملة وتخفيض التكاليف

- إمكانية تسريح الأفراد غير الفاعلين المحسوبين على المؤسسة، ويكابدونها خسائر فادحة من جراء استنزاف جزء كبير من ميزانية المؤسسات من خلال الرواتب والمنح التحفيزية و المكافآت الدورية والتي قد تكون دون وجود دور حقيقي أو مهمة مؤثرة يؤديها، مما يسبب إحباطاً لكثير من الموظفين اللذين لا يحصلون على مميزات رغم أنهم الجنود المجهولون وراء إنجاز المؤسسة.<sup>4</sup>

1: حسين بن محمد الحسن مرجع سابق، ص:30.

2: ماجد راغب الحلو ، مرجع سابق، ص 10.

3: المرجع نفسه ، ص ص 10-11.

4: حسين بن محمد الحسن، مرجع سابق، ص:11.

- يحتاج إقامة نظام الإدارة الإلكترونية في البداية إلى مبالغ غير يسيرة تتفق في شراء الأجهزة والمعدات وإعداد برامج تدريب العاملين، غير أن أداء الخدمات بالطريق الإلكتروني بعد ذلك تقلل تكلفة عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة، واختصار الإجراءات ومراحل العمل فضلا عن تخفيض أو الاستغناء عن كميات الأوراق والأدوات.<sup>1</sup>

### ثالثا: التخلص من حدة البيروقراطية وتوفير الشفافية الإدارية

- انطلاقا من الإدارة الإلكترونية كونها مرادفة لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية، و تسيير النظام البيروقراطي أمام المواطنين، من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع و عادل في إطار من النزاهة و الشفافية و المساءلة الحكومية، ووضع حد للانحرافات و التجاوزات على مستوى منظمة الخدمة العمومية باعتبارها تمثل عوامل تعرقل الإصلاح التنظيمي و تجسيد صورة من صور الفساد الإداري.<sup>2</sup>

- تتم الخدمات إلكترونيا وعلى مدار أربع وعشرين ساعة يوميا وخلال سبعة أيام أسبوعيا دون التدخل المباشر من قبل الموظف المعني شخصيا، فلا تبقى فرصة للابتزاز الوظيفي والبحث عن الحصول على رشاوى و عمولات غير شرعية طالما فرصة اللقاء المباشر ما بين مرسل الخدمة و متلقيها لم تحقق وجها لوجه بل فقط من خلال العلاقة الإلكترونية.<sup>3</sup>

- توفر الشفافية في تقديم الخدمة العامة بحيث أن الواقع الجديد في تقديم الخدمة لمنتفعيها من كافة أطراف المجتمع المعني يحول دون توفر فرص المحاباة والانحياز لصالح جهة أو طرف أو

<sup>1</sup>: ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص:11.

<sup>2</sup>: عبد الحكيم عشور، دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري و الولايات المتحدة نمواجا، مجلة المفكر، ع الحادي عشر، (د،س،ن)، ص: 461-462.

<sup>3</sup>: كمال النقيب، أهمية الحكومة الإلكترونية في ترشيد و تخفيض التكاليف الحكومية و دورها في معالجة الفساد المالي و الغداري، ورقة عمل مقدمة من مؤتمر دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق الظظغدارة الرشيدة، ع 127، من الثالثة و الثاؤون، عمان، 2010، ص:185.

مجموعة أو فرد معين على حساب الآخرين وذلك بالسير وفق إرشادات وتعليمات محددة إلكترونيا لا يمكن التلاعب بها من قبل أي كان و لصالح أي كان.<sup>1</sup>

## 2- دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية:

دفعت موجة التغيير في مجال تقديم وإيصال المعلومات بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الإلكترونية، لذلك نجد عدة تطورات دفعت باتجاه اعتماد الإدارة الإلكترونية منها ما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين اللذين يقومون بتطوير طرق جديدة لتطوير العمل الحكومي، و لزيادة الكفاءة في توصيل الخدمات و أحيانا استجابة لضغوط المواطنين أو قطاع الأعمال أو لأطراف أخرى لها علاقة بالعمل الحكومي، و نجد في كل دولة هناك دوافع تظهر في الواقع تدعو إلى التحول إلى الإدارة الإلكترونية على حسب وضعها الاقتصادي و السياسي.<sup>2</sup>

جاءت الإدارة الإلكترونية بوصفها أسلوبا إلكترونيا للإدارة، ولذلك فهي تهدف إلى توفير منظومة عمل متكاملة بما يحقق تقديم أرقى الخدمات التي يليها المرفق العام للمستفيدين، إضافة إلى الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة.

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية، وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة الأداء الإداري، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري والتحول نحو الإدارة الإلكترونية، ويمثل عامل الوقت أحد أهم العجلات التنافسية بين الدوائر والمؤسسات فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام الدوائر والمؤسسات بعنصر الوقت.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>: المرجع نفسه، ص: 185.

<sup>2</sup>:عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، (د،ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006، ص 183-184.

<sup>3</sup>: رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، (د،ط)، مركز المعلومات و اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، 2004، ص 5.

## أولاً: تسارع التقدم العلمي والتكنولوجي والاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة

إن دور شبكات المعلومات والاتصالات يهدف إلى ترسيخ قيم جديدة مثل الشفافية والمساءلة والمراجعة والمشاركة، حيث لم يعد حكرًا على مستوى إداري دون آخر بل أصبح معيار النفوذ والقدرة على التأثير هو كيفية إدارة هذه المعلومات.<sup>1</sup>

التسارع في الثورة المعرفية والتكنولوجية والتي ساهمت في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، ومنها نتائج عمل المنظمات العامة والخاصة، في قطاع التكنولوجيا.<sup>2</sup>

إن انتشار وتطبيق مفهوم وأساليب الإدارة الإلكترونية في كثير من المنظمات والمجتمعات يحتم على كل دولة الالتحاق بركب التطور، تجنبًا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلومات، و التنافس في تقديم الخدمات و السلع بناء على المعايير و السهولة و الفعالية و النوعية و الكمية الملائمة.<sup>3</sup>

## ثانياً: ترابط المجتمعات في ظل توجهات العولمة

ساهمت التوجهات العالمية المتزايدة نحو الانفتاح و الترابط و التكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة ما يعرف اليوم بظاهرة العولمة كفسلفة جديدة للعلاقات الكونية لها أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية و إدارية و قانونية و بيئة متكاملة.<sup>4</sup>

ساهمت حركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح و الحرية و المشاركة و احترام حقوق الإنسان في إحداث تغييرات في البناء المجتمعي عموماً و طبيعة الأنظمة السياسية و الاجتماعية على وجه الخصوص، و قد رافق تلك التغييرات ارتفاع في مستوى الوعي و التوقعات

<sup>1</sup>: محمد كيلاني شادية جابر، نماذج مقترح للخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية لطلاب كلية التربية، مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة، ع 60 - يناير، 2006، ص 185.

<sup>2</sup>: ليث سعد الله حسين ابراهيم، الحكومة الإلكترونية و تأمين الخدمات و أداء متميز لمستقبل الإدارة العامة " إمكانيات و متطلبات التطبيق " ، المجلة العربية للإدارة، مج 24، ع 20 ن 2004، ص: 111.

<sup>3</sup>: عبد العزيز فهد المغيرة، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إجراءات العمل الإداري من وجهة نظر موظفي ديوان وزارة الداخلية السعوديين رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية، 2010، ص: 24-25.

<sup>4</sup>: المرجع نفسه، ص: 25.

الشعبية بما في ذلك نشوء رؤى في مقدمة تلك الرؤى ضرورة تحسين الأداء الكلي لمؤسسات القطاع العام للسياسة و الإدارية و القضائية.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: مبادئ و مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية (الرقمنة):

### 1- مبادئ تطبيق الإدارة الإلكترونية:

يرتكز تطبيق الإدارة الإلكترونية وفق أدبيات قيام الحكومات الإلكترونية على مجموعة مبادئ<sup>2</sup>:

#### 1- تقديم أحسن الخدمات للمواطن:

اي جعل المواطن محور العملية الإدارية، من خلال خلق بيئة عمل تتميز بمختلف الكفاءات و المهارات المؤهلة لاستخدام مختلف التكنولوجيات الحديثة.

#### 2- التركيز على النتائج :

يكون تركيز الحكومة الإلكترونية (الإدارة العامة الإلكترونية)، منصبا على تحويل الأفكار إلى نتائج ملموسة من طرف المواطنين، من خلال تخفيف العبء عليهم من حيث ( الجهد، المال، الوقت) و ضمان استمرارية تقديم الخدمة (7 أيام/ 24 ساعة - 24 ساعة/ 24 ساعة)، بالإضافة إلى التركيز على جودة هذه المخرجات و ملاءمتها للاحتياجات على مدار الزمن.

#### 3-سهولة الاستعمال و الإتاحة للجميع:

لن يكون تطبيق الإدارة الإلكترونية فعالا، إلا إذا كان متاحا لجميع المواطنين، وقدرة الحصول والاستعمال الجيد لتقنيات الإدارة الإلكترونية في جميع المنازل و المدارس ... إلخ، لكي يتمكن المواطن من تحقيق التواصل بينه و بين ما توفره الإدارة الإلكترونية من خدمات.

#### 4-تخفيض التكاليف:

<sup>1</sup>:المرجع نفسه، ص: 25.  
<sup>2</sup>: بوحوش عمار، "نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص ص 189-191 (بتصرف).

وذلك من خلال الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات، و تعدد المنافسين على تقديم الخدمات يؤدي حتما إلى تخفيف التكاليف.

## 5-التغير (التحديث المستمر):

وهو مبدأ أساسي من مبادئ الإدارة الإلكترونية، إذ تسعى وباستمرار وانتظام لتحسين مستوى الأداء وجودة المخرجات من أجل كسب رضا الزبون أو بقصد التفوق على المنافسين.

مما سبق، نستنتج أن مبادئ الإدارة الإلكترونية تتقاطع مع مبادئ و أهداف التسيير العمومي في مسعى تحسين أداء القطاع العمومي و تحقيق أقصى حد من الرفاهية الاجتماعية للمواطن.

## 2- مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية:

تمر عملية تطبيق الرقمنة بالمراحل التالية:

### المرحلة الأولى: التخطيط الميداني:

تعتمد هذه المرحلة على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول فعل الرقمنة من الناحية النظرية، مما يتيح للمسؤولين من فهم الديناميكيات والميكانيزمات التي تدفع هذه التقنيات (من الناحية الفلسفية)، و فرصة لاستكشاف المشاريع و المبادرات التي تنشط في مجال مرافق المعلومات بصفة خاصة، و بعض المشاريع الأخرى التي تنشط في المؤسسات ذات التوجه الربحي بصفة عامة.

تحاول هذه المرحلة البحث في الفرص والتحديات التي تحوم حول المشروع ودراسة كل المجالات التي تتصل بالمشروع من قريب أو من بعيد، وهي مرحلة إستراتيجية في حياة المشروع، لأنها مرتبطة أيما ارتباط بلامح الخط السياسي العام للبلاد.

وأهم ما يمكن تعيينه في هذه المرحلة، هو:



- تعيين الإطار الإداري والتنظيمي للمشروع: في هذه الخطوة يتم ترسيم الكثير من الشكليات التنظيمية، والتي تجعل المعلومات تتدفق في قنواتها الرسمية، وأهم ما يتم تحديده، ما يلي:
  - تعيين مدير للمشروع.
  - تعيين فريق (لجنة) المشروع.
  - تعيين مدير فني للمشروع والذي عادة ما يكون من الذين لهم خبرة في قيادة هذه المشاريع و بعد هذه الخطوات يقوم أعضاء فريق المشروع بتحديد النقاط التالية:
    - وضع الأهداف العامة للمشروع.
    - القيام بعملية المسح للتعرف على احتياجات المستعملين أو المستفيدين.
    - تحديد مصادر التحويل.
    - تحديد التكلفة المالية المبدئية.
    - اختيار الرقمنة المحلية أو بالمورد.
    - وضع طلبات العروض و مواصفات المشروع للموردين.
    - وضع خطة واضحة للمواد التي سوف ترقمن.
    - توضيح الخطة التشريعية و القانونية لهذه المواد.
    - تحديد المعايير الفنية التي سيتم على إثرها تطبيق الرقمنة (كالوضوح، التباين، أشكال الملفات) .
    - تنصيب وبرمجة خطة تقييمية في كل مرحلة، لأجل التحكم في تدفق نشاطات المشروع.
    - شراء التجهيزات.

- تجهيز مكان الترقيم إذا كان سيتم داخل المكتبة.

- وضع رؤية واضحة لحفظ الكيانات الرقمية.

- توثيق كل القرارات المتخذة، فهي تشكل في الأخير وثيقة إدارية وتسييرية هامة.

- تحديد نمط إستراتيجية الرقمنة.

إن رقمنة مجموعة من الوثائق تتم بطريقتين:<sup>1</sup>

**الطريقة الأولى:** هي وضع المواد المرقمنة و التي غالبا ما تحمل خصائص الندرة الكمية و الجودة و كثرة الطلب على الشبكة المحلية.

**الطريقة الثانية:** تتمثل في وضع المواد المرقمنة مباشرة على الخط المباشر عبر موقعها في الانترنت، مما يعني أن المستخدمين الذين ستقدم لهم المواد المرقمنة يؤثرون في استراتيجية الرقمنة.

**المرحلة الثانية: اختيار المواد للرقمنة.**

إن الرقمنة بمفهومها الواسع عملية تستهلك الكثير من الجهد و تستغرق مدة زمنية طويلة، و تحتاج إلى الكثير من المواد المالية، بالإضافة إلى الخبرة و الكفاءة العالية، و بالتالي فإن هذه الخطوة تسمح لنا بالإجابة على السؤال "ماذا نرقمن؟"

### 1 - أهمية الاختيار:

- التكاليف المالية العالية خاصة في ظل ندرتها، لأن هناك الكثير من أعمال "العلبة السوداء" من كشف وفهرسة وتنظيم والتي تحتاج إلى أموال الضمان السير المنتظم لها.

- تبقى الكيانات الرقمية رهينة التغيرات والمستجدات المتلاحقة في التكنولوجيا وبالتالي الأخذ بالحسبان لعمليات التحديث والتطوير والتحسين.

<sup>1</sup>: سالم باشيوة، مرجع سابق، ص108.

- التوثيق ويجب أن تكون الوثائق موثقة بطريقة جيدة، وهناك معلومات كافية حولها كالتعليق.

### المرحلة الثالثة: البدء في عملية الرقمنة

الكثير من الدراسات تبين أن القائم بهذه العملية، يمكن أن يكون على ثلاثة أوجه، و هي:

- الاستعانة بالموردين.

- الإقتصار على امكانيات المؤسسة .

- الاعتماد المشترك بين المؤسسة و المورد .

- إجراءات الرقمنة وتقنياتها كعملية "فنية" يجري العمل بها في تكوين مجموعات<sup>1</sup>رقمية حديثة

تستجيب للمتغيرات السريعة، لها اجراءاتها الفنية و تقنياتها المنهجية و تتمثل في :

#### 1- الماسح الضوئي:

تأتي مرحلة المسح الضوئي بعد مرحلة اختيار الوثائق وإعادة تنظيمها في شكلها التقليدي.

- أشكال مصادر المسح:

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من المصادر، التي يتم من خلالها ممارسة عملية المسح

والتحويل الرقمي وهي كالآتي: - التحويل من الورق أو المصغرات إلى الشكل الورقي.

- التحويل من أشكال تم مسحها من قبل إلى شكل....

- التحويل من أي شكل من أشكال التركيبات الإلكترونية إلى النظام الرقمي..

- التعرف الضوئي على الحروف.

<sup>1</sup>: سالم باشيوة، مرجع سابق ص 114.

يقوم مبدأ التعرف الضوئي على الحروف بالتعرف على شكل الحروف و مقارنتها بالأشكال (الخطوط) المخزنة في الحاسوب، و تتحقق هذه العملية كلما كانت درجة التبيين عالية. و تمر بذلك عبر ثلاث مراحل أساسية، و هي:

- مقارنة الرموز و الأشكال المرقمنة بنماذج مخزنة في الحاسوب.

- المقارنة و التمرن، حيث يقوم الحاسوب بمقارنة الشكل الهندسي لهذه الرموز مع النماذج الموجودة، و في حالة عدم وجود نموذج يشبهه، يقترح الحاسوب على المستعمل اقتراح الحرف المناسب.

- التعرف الذكي على الحروف باعتماده على خاصية الذكاء الاصطناعي، حيث أن في هذه الطريقة يقوم الحاسوب باختيار الحرف القريب إلى الصحة.

- في حال عدم معرفة الحرف المناسب.

– التكشيف: من بيت الحلقات الهامة في السلسلة التوثيقية عملية التكشيف و الذي يعد بمثابة نظام الأنظمة الإلكترونية الرقمية و ذروة فعاليته، فهي التي تحدد نجاح عملية البحث والاسترجاع.<sup>1</sup>

فيما بعد كما أن التكشيف هو الذي يوصلنا بالمحتوى وإيجاد الوثائق المتاحة على الشبكة، وهي الطريقة التي تمكن محرك البحث من العثور على إجابات لأسئلة البحث.

ومن أشهر المواصفات الدولية لمسح، و عرض و تخزين الوثائق، يمكن ذكر:

txt : تركيبة تعبر عن النصوص التي لا تحتوي على أي خصائص طبوغرافيا.

RTE : تركيبة تستعمل لتبادل النصوص التي تحتوي على جميع الخصائص.

<sup>1</sup> : سالم باشويوة، مرجع سابق ص 120.

pdf : تركيبة قدمتها شركة Adobe تسمح بحفظ الوثيقة الإلكترونية و هي كامل شكلها و يمكن استعمالها على جميع الصيغ.

pcd : تركيبة تستعمل لحفظ صور من نوع كوداك CODAK.

#### المرحلة الرابعة: الترميز و اختيار خطة الميادات:

الترميز أو التكويد، الهدف منها هو جعل هذه المعلومات أو الوثائق في بيئتها الإلكترونية مهيكلية في نموذج هندسي معين، بحيث تكون هذه الوثائق عبارة عن مجموعة من الرموز يتحدث بها الحاسوب و يفهمها مع غيره من الحواسيب.

#### المرحلة الخامسة: إتاحة الوثائق المرقمنة:

عندما تنتهي من كل العمليات الفنية و التقنية للرقمنة، تأتي مرحلة بث هذه الوثائق و المعلومات و التي غالبا ما تكون على الموقع الخاص.

#### المرحلة السادسة: استراتيجية الحفظ الرقمي:

إن الحفظ الرقمي، إنما يكتسي أهمية كونه يمتد في الزمان و لأجل طويل بعيد المدى، لهذا فإن هذا الحفظ لا بد أن يراعي الجدية، بالنظر إلى تكلفته الباهظة و المجهودات الكبيرة المبذولة و الحفظ يكون على الوثائق التي تم تحويلها أو التي تم إنشاؤها رقميا كالصوت و الفيديو الرقمي.

و لنجاح الحفظ لا بد أن يراعي توظيف المعايير كامل جزئياته، لأن الوسائط المستعملة في الحفظ إذا كانت صالحة اليوم، فقد لا تكون كذلك غدا، مما يعني أننا أمام ثلاث تحديات في هذا

الصدد<sup>1</sup>:

- تقادم ملف البيانات المستخدم.

<sup>1</sup>: سالم باشيوة، مرجع سابق ص:125.

- تقادم الوسيط المستخدم في التخزين.

- تقادم الأجهزة المادية و البرمجة.

### - المطب الثالث: متطلبات و معوقات التحول نحو الإدارة الإلكترونية:

يقتضي التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية عدة متطلبات، كما يعترض تجسيدها العديد من المعوقات كذلك، و من أهم هذه المتطلبات والمعوقات:

#### 1 - متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

صنف الباحثون متطلبات الإدارة الإلكترونية إلى متطلبات إدارية و أمنية الواجب مراعاتها عند تطبيق الإدارة الإلكترونية، و ذلك من حيث وضع استراتيجيات و خطط التأسيس و التي يمكن أن تشمل إدارة، أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط و المتابعة و التنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية، و في هذه المرحلة لا بد من توفير الدعم و التأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري، مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب و كذا توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية، إذ لا بد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى، من معدات و حاسبات آلية و محاولة توفيرها، بالإضافة إلى تطوير التنظيم الإداري و الخدمات الهيكلية، و مختلف الحكومية، بما يجعلها تنسجم و مبادئ الإدارة الإلكترونية مثل إلغاء إدارات و استخدامات أخرى أكثر مسايرة للتطور التكنولوجي.

بالإضافة إلى مطلب الكفاءات و المهارات المتخصصة، و المتمثل في ضرورة وجود عنصر بشري مؤهل، يمتلك زادا معرفيا و يحيط بمبادئ التقدم التقني، بالإضافة إلى حل المشاكل في أنها، دون إهمال جانب وضع تشريعات قانونية لتطبيق الإدارة الإلكترونية قبل لتجسيد عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني، و أثناء التنفيذ من خلال تكملة نقائص المكتشفة، و ملء الفراغ القانوني اللازم، و بعد التطبيق بوضع قواعد قانونية تضمن أمن

المعاملات الإلكترونية و تحديد الإجراءات العقابية للجرائم الإلكترونية، ناهيك عن متطلب توفير خبراء لتأمين المعلومات و حماية البرامج و التعاملات و الوثائق، أي محاولة إحداث تغييرات جذرية و جوهرية في المفاهيم الإدارية و الفنية، و الحاجة إلى قيادات واعية و متحمسة، و لها قدرات إدارية، أما عن المتطلبات السياسية، فتتمثل في ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الإلكتروني ماديا و معنويا لاجتياز العقبات التي قد تواجهه.

## 2 - معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

هناك العديد من المعوقات التي تحول أو تصعب تبني إستراتيجية بثقل الإدارة الإلكترونية منها ( 23 ).

أ- التحديات التقنية و التكنولوجية :

و المتمثلة في ضعف البنية التحتية الإلكترونية، و ضعف الأنفاق على البحوث و التطوير، بالإضافة إلى عدم ضمان متطلبات الإدارة الإلكترونية عند كل مستقبلي الخدمة، نتيجة ضعف الثقافة و الوعي الإلكتروني أو نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول عليها، بالإضافة إلى عدم كفاية خطوط الاتصال و بطئ شبكة الانترنت.

ب - التحديات التنظيمية و الإدارية:

ضعف المعرفة و المهارة لدى الكوادر البشرية بالمؤسسات، فيما يتعلق بأنظمة التعامل و تبادل المعلومات الإلكترونية، و ضعف الخبرات في حل المشاكل أنيا و سيطرة الفكر البيروقراطي مما يؤدي إلى مقاومة عملية التغيير خوفا من زوال امتيازات سابقة و المساس بصلاحياتهم و التعرض للمساءلة أو حتى فقدان عملهم، نظرا لما تتميز به الإدارة الإلكترونية من شفافية في نظام العمل.

ج - التحديات التشريعية و القانونية:

تتمثل في صعوبة الملاحقة القانونية لمخترقي المعلومات و مزوريها و طول إجراءات إثبات تورطهم، بالإضافة لغياب التشريعات الخاصة بأنظمة العمل الإلكتروني.

د - تحديات التكلفة:

إن الاستثمار في مجال تقنيات المعلومات مكلف جدا و يتطلب صيانة متواصلة و هذا يعني أن معظم الدول النامية تعجز في تخصيص ميزانيات بهذا الحجم.

هـ - التحديات الأمنية و الاجتماعية:

تتطلب الإدارة الإلكترونية فتح المجال لتبادل المعلومات و الحصول عليها فور طلبها، غلا أن خطر القرصنة و الاختراقات أو حتى الفضوليون يشكل تهديدا لخصوصية الأفراد إذا لم تكن الحكومات قادرة على حماية هذه المعلومات، بالإضافة للتخوف من إلغاء بعض الوظائف، إضافة للأمية الإلكترونية و صعوبة تجسيد التواصل عبر التقنية الحديثة.

### 3- إيجابيات و حدود الإدارة الإلكترونية:

تعددت إيجابيات الإدارة الإلكترونية مثل إمكانية تقديم الخدمات ( 7 أيام / 7 أيام )

( 24 ساعة / 24 ساعة ) من خلال بوابات إلكترونية موحدة، مع تقليل تكلفة الخدمات و تبسيط العمليات و الاجراءات و ما ينتج عنها من التخلص من بيروقراطية الأداء مع تفعيل مبدأ الشفافية و النزاهة و المساءلة، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة من خلال تقليل الورقيات المستعملة و تحقيق التفاعل و التواصل بين الحكومة و المواطنين و بين الحكومة و إدارات الأعمال، مع تحقيق مبدأ الزبون أولا و أخيرا، من خلال جعل المواطن محور الخدمة العمومية 24 غير أن العديد من الانتقادات توجه إلى الإدارة الإلكترونية، ز يمكن تلخيصها في النقاط التالية:



- انقطاع التيار الكهربائي أو توقف البطاريات الاحتياطية المساندة،
- رداءة البرمجيات المطورة، أو ضعف الصيانة البرمجية،
- التكلفة الباهظة التي لا تتحملها معظم الدول و المؤسسات الكبرى،
- البطالة الناجمة عن تخفيض القوى العاملة،
- ضعف تغطية الإنترنت و جودتها في العديد من الدول و تذبذبها من منطقة إلى أخرى.

### تمهيد:

من المعروف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت استراتيجية تعتمد في تطوير أغلب المجالات بمختلف دول العالم، حيث سعت الجزائر إلى تطبيق استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المجالات والقطاعات. ويعتبر قطاع العدالة من بين القطاعات المهمة التي سعت الحكومة الجزائرية لتطويره وأولته اهتماما خاصا رغبة منها في مواكبة التطور التكنولوجي العالمي الحاصل ورغبة في تحسين أداء الخدمة المقدمة للمواطنين.

### المبحث الأول: واقع الإدارة الإلكترونية في قطاع الإدارة الجزائري

### المطلب الأول: واقع قطاع العدالة في الجزائر قبل دخول الرقمنة:

عرف مركز القضاء بالجزائر، تحولا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و كان هذا التحول جد صعب بسبب تدخل النظام السياسي و عوامل أخرى اقتصادية و اجتماعية و حتى دولية، أثرت في بلورة النظام القضائي الجزائري، بالرغم من التطورات الشكلية لا تسمو إلى القضاء كسلطة.

لم تكن العدالة في نظام أحادية السلطة، بذلك الوجه، الذي كان يطمح إليه المواطن، إذ بقي القضاء بوجه الأحادي يحتل الدرجة السفلى في المشروع الاجتماعي، و لم يجد فيه المواطن سندا لحماية حقوقه المهضومة من طرف الإدارة العمومية.

بالرغم من تكريس كل من الدستور 63 و 76 لمجموعة من الحقوق، إلا أن تجاوز الواقع الإطار السياسي و التشريعي السائد آنذاك، و بصدور دستور 89 تجسدت فكرة استقلال القضاء عن طريق سمو القضاء من وصفه بالوظيفة إلى سلطة قضائية مستقلة ، تسهر على حماية الحقوق الفردية و الجماعية،

و على تحقيق العدل بين الناس، و أداء الخدمات القضائية و الإدارية للمواطن بوجه عام.

وبعد التحول الذي عرفه النظام السياسي الجزائري، من خلال انتقاله من نظام وحدة السلطة وحماية مصالح الثورة الاشتراكية، إلى نظام تعدد السلطات وحماية المصالح العليا للمجتمع.

حيث انعكس هذا التحول على المؤسسة القضائية بصفة خاصة، وكان دستور 89 و96 يتوقع خروج القضاء من وضع الخضوع إلى موقع الاستقلال والسلطة، إلا أن هذا من الناحية النظرية ونسبيا فقط، أما بالنسبة للاستقلال الوظيفي للقضاء المنعدم، لا يمكن اعتبار الوظيفة القضائية مستقلة، إلا إذا فصلت في المنازعات المعروضة عليها بصفة مستقلة عن التأثيرات الخارجية أو الداخلية، و دون الإحساس بالخضوع لجهة معينة، و من أجل قضاء مستقل يجب أن تتوفر مجموعة من الضمانات تكمن في:

- وجود قانون أساسي للقضاء الذي ينبغي أن يحدد بكل وضوح حقوق و واجبات القضاء، و يكون الوسيلة الوحيدة التي يركز عليها في محاسبة القضاة، و دون الخضوع إلى جهة خارجية، وهذا لا يدعم استقلال القضاء من الناحية الوظيفية.<sup>1</sup>

- تكوين القضاة عنصر أساسين مما يتعين اختيار الطبقة من أحسن المترشحين.

- حسن الظروف المادية و المعيشية للقاضي.

- وجود نقابات مستقلة للقضاء قادرة على الدفاع على الحقوق المعنوية و المادية للقضاة، و دون الخوض في المسائل السياسية.

- حرية الصحافة ضمانا أساسية لاستقلال القضاء، مساعدة القاضي كشف أطراف الضغوطات.

- ضمان مبدأ عدم قابلية قضاة الحكم للنقل، إلا بطلبهم.

<sup>1</sup>: شفيق شيخي، انعدام الاستقلال الوظيفي للقضاء في الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة دكتوراه في القانون الأساسي و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر: 2010 ص 24.

إن غياب هذه المجموعة من الضمانات، لا يمكن أن يؤسس قضاء مستقل، و منه يصبح القاضي في وضعية خادم، و هذا ما حصل في الجزائر، تحت نظام وحدة السلطة، أي خدمة الثورة الاشتراكية بموجب المادة 01/62 من دستور 63 من خلال:

### انعدام الاستقلال العضوي للقضاة:

- يعتبر الجانب العضوي لجهاز القضاء، من بين الركائز الأساسية التي تضمن للقضاء السير الحسن للعمل القضائي و تكريس جزء من الاستقلال، إلا أن العلاقة بين السلطة التنفيذية، التي خولت لها صلاحية تعيين القضاة و السلطة القضائية، و صلاحيات تنظيم مسارهم المهني، أي خضوع القضاة للسلطة السامية للجهاز التنفيذي، المتمثلة في مؤسسة رئيس الجمهورية و وزير العدل، و هنا تجعل القضاة غير مستقلين.

- كذلك سلطة الرئيس تؤثر على استقلال العضوي للقضاة، يظهر ذلك من خلال دستور 63 و 76 الذي خول لرئيس الجمهورية سلطات واسعة على القضاء بصفة عامة، و على القضاة بصفة خاصة، من خلال حق الرئيس في تعيين القضاة هذا التعيين يخضع لمعايير سياسية.

- ينعكس سلبا على القضاة من حيث استقلالهم، في جميع الظروف على القاضي المحافظ على المصالح العليا للثورة، و منه يصبح القاضي مقيد و يصبح لرئيس الجمهورية التدخل في تسيير المسار المهني للقضاة و توجيه عملهم.

- كذلك يرئس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاء، باعتبار المجلس المؤسسة التي يعهد لها دور حماية القضاء، من كل أشكال التعسف و التدخل في تنظيم المسار المهني للقضاة، من طرف السلطة التنفيذية، التي يطغى ممثليها على التشكيلة العضوية للمجلس، رغم استلهاهم النصوص من القانون الفرنسي.

و يتألف المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر الذي يترأسه رئيس الجمهورية من:

- وزير العدل و هو نائب الرئيس، و مدير الشؤون القضائية و مدير الإدارة العامة لوزارة العدل،

و الرئيس الأول للمجلس الأعلى، و النائب العام لدى المجلس الأعلى، إضافة إلى ثلاثة ممثلين للحزب،

و ثلاثة أعضاء من المجالس المنتخبة بالاقتراع العام، يعين الأعضاء الستة الآخرون بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من الهيئة التي هم تابعون لها، كذلك قاضيين للحكم و قاضي واحد من النيابة العامة تابعين للمجالس القضائية، و ثلاثة قضاة للحكم، و قاضي واحد للنيابة العامة، تابعين للمحاكم ينتخبهم جميعا السلك القضائي لمدة عامين، و غير قابلين للانتخاب من جديد طيلة أربعة أعوام.

من خلال هذه التشكيلة يلاحظ أن الأغلبية الساحقة المكونة للمجلس الأعلى للقضاء، تمثل الجهاز التنفيذي و خاصة الحزب، و هنا يتضح أن المجلس الأعلى مجرد جهاز استشاري لرئيس الجمهورية، دون أي دور فعال، و سلطات وزارة العدل تأثر على الاستقلال الوظيفي للقضاة، و بالتالي فإن دور وزير العدل كونه الرئيس السلمي لقضاة النيابة، بل له دور تأديبي على قضاة الحكم، بتوجيه إنذار كتابي بعد سماع القاضي و دون الرجوع إلى المجلس الأعلى للقضاء و هي وسيلة ضغط أيضا، كذلك دوره في تعيين القضاة، أما المجلس الأعلى للقضاة دوره في إعطاء الدور العام فقط، و ميزانيته خاضعة لوزارة العدل، و هي وسيلة إخضاع أيضا في يد السلطة التنفيذية، فالمشكلة ليست بسيطة، فعدم السماح للقضاء في السيطرة على إدارة الشؤون القضائية عن طريق إنشاء محاكم استثنائية.

هذا النوع من المحاكم تستعمل من أجل تجنب محاكمة عادلة و منصفة، التلاعب في اختصاصات المحاكم العادية، تشكل جميعها مشكلة مستديمة في معظم البلدان العربية، حيث يتميز هذا النوع من المحاكم بإصدار أحكام دون دراسة معقمة للملف، و يتلخص دور القاضي في قراءة الأحكام التي تقدم لهم، و هو ما ينعكس سلبا على حقوق الدفاع، و بالتالي يصبح دور القاضي مجرد خادم يعمل على تنفيذ إيديولوجية معينة، و ينسى دوره الأساسي في تطبيق القانون أو العمل على تحقيق العدل.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التحضير لمشروع رقمنة العدالة:

#### الفرع الأول: إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة:

قبل التطرق إلى هذا الموضوع لا بد لنا في البداية أن نتعرف على الأرضية التي مهدت لمشروع عصرنة و رقمنة قطاع العدالة ألا و هي إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة. و لقد تأسست هذه الأخيرة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 234/99 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 و المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة<sup>2</sup>، و مقرها الجزائر العاصمة و تحت السلطة المباشرة لرئيس الجمهورية، و الذي عين أعضاءها بموجب المرسوم الرئاسي 99-235<sup>3</sup>، و تتكفل هذه اللجنة على الخصوص بما يأتي:

- تحلل و تقوم سير المرفق العام لقطاع العدالة من مختلف جوانبه.

<sup>1</sup>: شفيق شخي، مرجع سابق، ص 32

<sup>2</sup>: مجلة بيلوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات، مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، د. مزيتي فاتح عن المرسوم الرئاسي رقم 99 - 234 العدالة المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، و المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة. الجريدة الرسمية عدد 74، الصادرة في 20 أكتوبر 1999.

<sup>3</sup>: مجلة بيلوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات، مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، د. مزيتي فاتح عن المرسوم الرئاسي 99 - 235 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999، و المتضمن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية عدد 74، الصادرة في 20 أكتوبر 1999.

- تحدد شبكات التداخل الممكنة مع المحيط المؤسسي والاجتماعي، و تقوم بالرقابة الحسابية و تقترح نتيجة لذلك كل التدابير الملائمة اللازمة.

- تقترح جميع التدابير و التوصيات المفيدة لجعل العدالة أقرب إلى المواطنين، و جعل الأدوات القانونية و وسائل العمل أنجع، و جعل شروط سير الجهات القضائية و مؤسسات السجون و كفاءاته أخف وطأة.<sup>1</sup> و تطبيقا لتوصيات هاته اللجنة صدر المرسوم التنفيذي رقم 411/02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002،

و المتضمن إنشاء لجنة التنشيط إصلاح العدالة و متابعتها، حيث نص على إنشاء لجنة تحت سلطة وزير العدل حافظ الأختام، و التي حضرت التدابير المكونة إصلاح العدالة و متابعتها و تقييم الأعمال المنجزة، و في هذا الإطار كلفت اللجنة بما يأتي:

- تجنيد الخبرة الضرورية لإعداد الدراسات و وضع التدابير التنفيذية للإصلاح .

- تنظيم كل لقاء أو منتدى أو ندوة أو ملتقى ترتبط بموضوعها.

- القيام بكل الدراسات و إجراء كل العمليات التدقيقية أو التقييمية الضرورية لأداء مهمتها.

- القيام بصفة عامة بكل عمل ضروري لوضع تصورات و إعداد التدابير التنفيذية لإصلاح

العدالة.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: استحداث مديرية مركزية لعصرنة العدالة بوزارة العدل

عملا بتوصيات اللجنة المنصبة لإصلاح العدالة السابقة الذكر، صدر المرسوم 333-04

<sup>1</sup>: مجلة بيلوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات ، مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين ،د. مزيتي فاتح عن المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، المرجع السابق.

<sup>2</sup>: مجلة بيلوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات ، مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين ،د. مزيتي فاتح عن المادتين 1 و 2 من المرسوم التنفيذي رقم 02-411 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002 ، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة و متابعتها، الجريدة الرسمية عدد80، الصادرة في 04 ديسمبر 2002.

المؤرخ في 24 أكتوبر 2004 و المتضمن إعادة تنظيم وزارة العدل ، و الذي استحدث لأول مرة مديرية جديدة سميت بمديرية عصرنة العدالة، و التي أوكلت لها المهام التالية:

- اقتراح الأعمال و الوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها و رقمنتها و متابعة إنجاز ذلك.

- ضمان ضبط مقاييس الإجراءات و الوثائق و المستندات الإلكترونية المستعملة في الجهات القضائية.

- ضمان ترقية استعمال الإعلام الآلي و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.<sup>1</sup>

كما صدر قانون رقم 03/15 مؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة العدالة، و الذي يهدف إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل .

- إرسال الوثائق و المحررات القضائية بطريقة إلكترونية.

- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>: مجلة ببلوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات ، مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين ،د. مزيتي فاتح عن المادة 5 من المرسوم التنفيذي 333-04، المؤرخ في 24 أكتوبر 2004، و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل، الجريدة الرسمية 67، الصادرة في 24 أكتوبر 2004.

<sup>2</sup>: مجلة ببلوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات ، مظاهر رقمنة مرفق العدالة و أثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين ،د. مزيتي فاتح عن المادة الأولى للقانون رقم 03-15 المؤرخ في اول فيفري 2015، و المتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية عدد 06 الصادر في 10 فيفري 2015.



### المطلب الثالث: وضع الأرضية المناسبة للولوج لعالم الإدارة الإلكترونية (الإستراتيجية)

يعتبر إصلاح العدالة أحد المحاور الكبرى للإصلاح الوطني لذا تم بتاريخ 20 أكتوبر 1999 تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة، و كان هدفها الأساسي هو الوقوف على واقع العدالة و تشخيص النقائص التي حالت دون الأداء الأمثل لهذا القطاع، و بعد ثمانية أشهر من العمل قدمت اللجنة بتاريخ

11 جوان 2000 تقريرا، اقترحت فيه ضرورة القيام بإصلاح فعلي لقطاع العدالة، قصد مسابته للتغيرات السياسية و الاقتصادية و متطلبات العصر<sup>1</sup>. و تكال مشروع عصرنة قطاع العدالة بعدة إنجازات.<sup>2</sup>

### الفرع الأول: إنجاز أرضية الانترنت (ISP):

تم تزويد قطاع العدالة بموصول الدخول إلى الانترنت ذو نوعية رفيعة، في نوفمبر 2003 من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالإدارة و الهيئات القضائية و كل المؤسسات المعنية، و يسمح للقطاع بإنشاء

و تسيير ذاتي لاتصالاته الإلكترونية و تعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة.

### الفرع الثاني : إنجاز موقع إلكتروني لوزارة العدل:

تم إنشاء الموقع الإلكتروني لوزارة العدل في شهر نوفمبر 2003، يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس، أما عن المحتوى الحالي لهذا الموقع فإنه يتمن معلومات متنوعة حول تنظيم القطاع و مهامه و برامجه و نشاطاته و كذا الخدمات التي يقدمها لعامة الناس و رابط الموقع هو

<sup>1</sup>: بلعيز الطيب، "إصلاح العدالة في الجزائر - الإنجاز التحدي -"، دار القصة، الجزائر، 2008، ص: 12.  
<sup>2</sup>: موقع وزارة العدل، الجزائر.

<https://www.mjestic.dz> ، كما تم تطوير انترانت intrant، سنة 2005 موجه إلى الاتصال الداخلي بين موظفي قطاع العدالة، و يساعد على العمل المشترك بين مختلف المصالح. كما شهدت الفترة الممتدة بين 2005 و 2009 إنجاز 36 موقع واب للمجالس القضائية، كما تم فتح نافذة للتواصل على موقع الوزارة هدفه الإجابة في وقت قياسي على أسئلة المواطنين وذلك من خلال البريد الإلكتروني

[contact@mjustice.dz](mailto:contact@mjustice.dz) قصد تسهيل الإرساليات و الاطلاع عليها. كما استفادت جميع المجالس القضائية و المحاكم التابعة لها و الإدارات المركزية من عناوين إلكترونية لتسهيل التواصل و القضاء على مركزية المعلومة، و قد أخذت عناوين هذه العلب الشكل التالي: [اسم@mjestic.dz](mailto:اسم@mjestic.dz) الجهة القضائية .

و في مجال تثبيت تقريب الإدارة من المواطن و تسريع زمن تقديم الخدمة للمواطن دون حاجة الانتقال إلى مكان ما، تم سنة 2010 فتح نافذة تسمح للمتقاضي الاطلاع على قضيته من خلال اسم المستخدم و كلمة المرور تصدرهما له الجهة القضائية المجدولة لقضيته. كما تم إنشاء بوابة القانون في أواخر نوفمبر 2003 من خلال موقع <https://www.joradp.dz> لتنمية المجموعة التشريعية و التنظيمية للجريدة الرسمية الصادرة منذ 1962 و الذي دعم بمحرك وفق الموضوع بإمكانية النسخ على قرص مضغوط.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الشبكة القطاعية لوزارة العدل(الشبكة القطاعية للإعلام الآلي):

تعد هذه الشبكة بمثابة إتحاد و تواصل عدة شبكات محلية على مستوى كل جهة قضائية، بمعدل 36 مجلس قضائي، 192 محكمة، ملحق 21 و 127 مؤسسة عقابية بالإضافة إلى الإدارة المركزية

<sup>1</sup>:نفس المرجع السابق.

و المحكمة العليا و مجلس الدولة و المدرسة العليا للقضاء و إدارة السجون. و تهدف الشبكة إلى خلق ما يسمى بالجهات القضائية الافتراضية، التي ينجز من خلالها الشباك الافتراضي الموحد الذي يعمل على تقريب الإدارة إلى المواطن و كسر طوابير الانتظار، كما تمثل هذه الشبكة أداة حصرية لفك العزلة على بعض الجهات القضائية و المؤسسات العقابية النائية بواسطة المحاضرات و الاجتماعات و سماع المحبوسين عن بعد.<sup>1</sup>

الفرع الرابع: إنشاء مركز وطني للسوابق القضائية:

### المبحث الثاني: الإنجازات الموائية لإصلاح و عصرنة قطاع العدالة .

#### المطلب الأول: تحقيق خدمة نوعية محاطة بضمانات الأداء الأمن

سمحت الرقمنة المنتهجة من طرف وزارة العدل منذ سنة 2004 إلى تحقيق خدمة نوعية بضمانات الأداء الأمن.

#### أولاً: الشبكة القطاعية لوزارة العدل

تشكل الشبكة القطاعية لوزارة العدل التي تمت برمجتها في شهر سبتمبر سنة 2004، و شرع العمل في إنجازها في نوفمبر سنة 2005، كقاعدة تحتية قابلة للتوسع في التطبيقات المعلوماتية التي تجري تنميتها باستمرار، لاعتبارات تأخذ في نفس الوقت جانب النوعية و الإتقان. إلى جانب الضمانات الضرورية للأمن المعلوماتي. و قد تم الانطلاق في انجاز الشبكات المحلية على مستوى موقعين تجريبين (مجلسي قضاء الجزائر و وهران) في سنة 2004 ليتم تعميمها بجميع الجهات القضائية، و منذ سنة 2004 تم الانطلاق في عملية الربط الداخلي بين مختلف الجهات القضائية

<sup>1</sup>: نفس المرجع السابق

و المؤسسات التابعة للقطاع. و أخيرا و في إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية ، ثم وضع شبكة قمر صناعي (VSAT) موازاة مع الشبكية الخطية.

و في السنوات من 2005 إلى 2009 تدعمت كل الجهات القضائية و كذا المؤسسات العقابية بشبكات محلية منذ مطلع 2006. كما تم إنجاز شبك الكتروني على مستوى كل الجهات القضائية، يسمح بإعطاء كل المعلومات عن القضايا المسجلة. و في وقت قياسي، كما يمكن أيضا من استقبال المواطنين، و المحامين، و فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، و من خلال تخصيص فضاءات لكل فئة، كما تم توسيع ربط الشبكات المحلية للمؤسسات القضائية (المحاكم، المجالس القضائية، المحكمة العليا و مجلس الدولة) بالإدارة المركزية من بداية 2007. إضافة إلى إنجاز أرضية مركزية لتعزيز الشبكة ، قُصد توفير أدوات للتسيير و التدقيق و إنجاز شبكة اتصالات عبر الأقمار الصناعية، و تثبيتها على مستوى كافة الجهات القضائية و المؤسسات العقابية و انتهى المشروع في 2009.

و لقد حقق إحداث الشبكة القطاعية لوزارة العدل الأهداف التالية :

- التبادل الفوري و المؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع، لخدمة المواطن و تسهيل حصوله على المعلومات و الخدمات في ظرف قياسي.

- الاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة.

- القضاء على العزلة ببعض الجهات القضائية و المؤسسات العقابية، و تسهيل ظروف العمل بواسطة الاطلاع على فعاليات الملتقيات المحلية و الوطنية و الدولية و الاجتماعات و التكوين عن

بعد.<sup>1</sup>

ثانيا: إنشاء المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية

<sup>1</sup>: الطيب بلعيز، المرجع السابق -إصلاح العدالة في الجزائر - الإنجاز و التحدي - ، ص 178، 179

شهد يوم 2004/02/05 تدشين إنجاز هام لخدمة المواطن، يتمثل في وضع مشروع المركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية حيز التنفيذ، ذلك قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المحدد للاستلام، وهو يعد بمثابة مرجعية حقيقية لمفهوم الإصلاح و عصرنة العدالة في نظر المواطنين، إذ أصبح بإمكان المواطن استخراج البطاقة رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية من أي محكمة من المحاكم عبر التراب الوطني، و في وقت قياسي، بغض النظر عن مكان بلدية ميلاده.

كما تم إنجاز تطبيقه جديدة وضعت حيز التنفيذ في شهر نوفمبر 2005، تسمح للجزائريين المولودين بالخارج مكن سحب صحيفة السوابق القضائية الخاصة بهم من أي جهة قضائية داخل التراب الوطني، و كذلك إنجاز تطبيقه أخرى خلال سنة 2006 تضمن معالجة رد الاعتبار في الأجل المحددة طبقا للقانون للمحكوم عليهم بعقوبات جزائية بقوة القانون. و من أجل ضمان المزيد من الدقة و الأمن و الأمن جرى العمل على تدعيم هذا المركز بأجهزة متطورة و أكثر حداثة خلال سنة 2006.<sup>1</sup>

و اليوم يمكن لأي شخص أن يسحب صحيفة السوابق القضائية رقم 03 عن طريق الانترنت و ذلك عبر الموقع الالكتروني لوزارة العدل حيث يمكن لكل جزائري أو أجنبي نقيم بالجزائر أن يطلب و يتلقى، عن طريق الانترنت القسيمة - رقم 03 من صحيفة السوابق القضائية الخاصة به، متى كانت خالية من أي عقوبة.<sup>2</sup>

### ثالثا: نظام التسيير الالكتروني للوثائق

لقد بات من الضروري اعتماد التكنولوجيات الحديثة و المتطورة للإعلام و الاتصال في حفظ و تسيير الوثائق القضائية و الإدارية، مع تصنيفها و فهرستها و ترتيبها و كذا توفير وسائل الحماية

<sup>1</sup>:الطيب بلعيز ، المرجع السابق، ص 179،180.

<sup>2</sup>:وزارة العدل، إجراءات استخراج صحيفة السوابق العدلية و شهادة الجنسية عبر الانترنت، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة)، ص05. متاحة على الموقع: [www.mjjustice.dz](http://www.mjjustice.dz).

اللازمة لها، و تعد الاستراتيجية المعتمدة من طرف قطاع العدالة في هذا المجال ، جد فعالة في البحث عن المعلومات و استرجاعها بالدقة المطلوبة، و في وقت قياسي، مع الحفاظ على جميع المواصفات الخاصة بها، فمع التزايد المستمر في حجم المعلومات و مخاطر تعرض الوثائق الورقية للضياع، التلف و فقدان، و كذا إشكالية وجوب توفير أماكن و مساحات كبيرة لتخزين الملفات الورقية، و قد دعت الضرورة إلى استخدام نظام التسيير الإلكتروني للوثائق (GED). عن طريق تحويل الوثائق الورقية بجميع أصنافها إلى وثائق إلكترونية. أين يتم تخزينها بقاعدة المعطيات المركزية الخاصة بالأرشفة القضائي بصفة أنية، و تهدف هذه الآلية إلى تحقيق ما يلي:

- التبادل الإلكتروني للمعلومات و الوثائق و القضاء على المعاملات الورقية.
- توفير المساحات المكانية التي تستغل في تخزين الوثائق و الملفات الورقية (القضاء على إشكالية القدرة الاستيعابية لمخازن الأرشفة).
- توفير نسخة احتياطية من الوثائق في حالة تعرض الوثائق الأصلية للتلف أو الضياع.
- المساهمة في تحقيق مسعى ترشيد النفقات العمومية.
- التقليل من الجهد و الوقت المطلوبين في عمليات الطباعة و النسخ.
- توحيد معايير حفظ و تسيير الوثائق و الملفات.
- الرفع من الأداء و التقليل من الأخطاء.
- المساهمة في تجسيد الإدارة الإلكترونية و الوصول إلى مناخ المعاملات الرقمية.
- تحقيق ديمومة و سرعة و سهولة الوصول إليها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>: وزارة العدل، نظام التسيير الإلكتروني للوثائق، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة)، ص: 17 - 19. متاحة على الموقع: [www.mjjustice.dz](http://www.mjjustice.dz).

و على غرار هذا فإن هذه العملية تمهد في الحقيقة لإرسال الوثائق و الإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، و قد نصت على ذلك المواد من 09 إلى 13 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة في الفصل الثالث.

### رابعاً: نظام تسيير فئة مساعدي العدالة

يتضمن هذا النظام قاعدة معطيات تجمع أهم لمعلومات المتعلقة بمساعدي القضاء، بمختلف الأصناف، من خبراء، و محضرين قضائيين، و موثقين، و محامين و محافظي البيع بالمزايدة، و مترجمين، و يسمح هذا النظام بالتحكم في التعيينات و حركة التنقلات، و أماكن ممارسة العمل، و التحكم في المتابعات التأديبية و الجزائية عند الاقتضاء.<sup>1</sup>

### خامساً: نظام التسيير و المتابعة الآلية للمحوسبين

يشكل نظام التسيير و المتابعة الآلية لفئة المحوسبين أداة مهمة لرسم و تنفيذ سياسة فعالة في مجال إعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية، فهو يسمح بالتحكم في تسيير و متابعة وضعيات المساجين و توزيعهم حسب درجة الخطورة الإجرامية، و يمكن من تحديد مسار كل محبوس بداية من أسباب و ظروف حبسه و سلوكه أثناء فترة حبسه إلى غاية إطلاق سراحه كما يساعد على التخطيط في إنجاز مؤسسات عقابية جديدة تتماشى و المعايير المعتمدة عالمياً. و قد عممت هذه التطبيقية على مستوى كل المؤسسات العقابية بعد تكوين 800 عون من مختلف المؤسسات العقابية حول استعمالها.<sup>2</sup>

ليس فقط هذا، بل تم اعتماد نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، كألية بديلة للحبس المؤقت، و هذا بمقتضى الأمر رقم 02/15 المؤرخ في 2015/07/23، المعدل و المتمم لقانون الإجراءات

<sup>1</sup>: الطيب بلعيز، -إصلاح العدالة في الجزائر - الإنجاز و التحدي - ، ص 185.

<sup>2</sup>: الطيب بلعيز، المرجع السابق، ص 183 و 184.

الجزائية ضمن المادة 125 مكرر و القانون 03/15 المؤرخ في 2015/02/01، المتعلق بعصرنة العدالة.

و تقوم هذه الألية على وضع سوار إلكتروني على مستوى كاحل المتهم طيلة فترة المراقبة المحددة بالأمر القضائي، حيث يتمتع هذا الأخير عن رؤية أشخاص معينة، و المكوث في إقامة معينة و عدم مغادرتها ، إلا بإذن من القاضي الأمر بالإجراء.

تتكفل مصالح الضبطية القضائية المختصة إقليمياً بمهمة إدارة و تسيير نظام المراقبة الإلكترونية بضمان المراقبة و المتابعة المستمرة للشخص الموضوع تحت نظام المراقبة الإلكترونية ، لتحديد مدى تواجده بالنطاق الإقليمي المحدد بأمر الرقابة القضائية، و التدخل المباشر و الفوري عند رصد أي خرق للالتزامات المفروضة على حامل السوار الإلكتروني(ضبط المتهم مع إخطار القاضي الأمر بالإجراء).

يبث السوار ذبذبات الكترونية (إشارات) مرتبطة بالمراكز التي تتولى مهام التلقي و المراقبة عن بعد، و التي تعمل بأجهزة اتصال هاتفية أو لاسلكية.

و يتمتع السوار الإلكتروني بإمكانية تحديد مكان حامله و توقيت تواجده بمكان محدد، و في حالة إزالته يتم إطلاق نظام الإنذار، كما يتميز السوار الإلكتروني بجملة من الخصائص التقنية الأخرى، فهو مقاوم للماء(عمق 30 متر) مقاوم للحرارة (40-80 درجة مئوية)، مقاوم للرطوبة، الغبار، الاهتزازات، الذبذبات و الصدمات.مقاوم للتمزق، و كذا القطع و الفتح و الربط، مقاوم للأشعة فوق البنفسجية، و يتحمل قوة الضغط إلى غاية (150 كلغ)، قابل للشحن بواسطة شاحن خاص به، و مضاد للحساسية، و يحتوي على عازل مصنوع من القماش يفصله عن بشرة المتهم، و يتكون السوار الإلكتروني من جزئين: الأول يتضمن بطاقة إلكترونية ذات شريحة (SIM) و أنظمة تحديد المواقع(GSP; LBS; GPRS; GSM) و الثاني يتضمن البطارية .



يتم فتح السوار الإلكتروني بصفة أوتوماتيكية و يستعان في ذلك بمفتاح مخصص لهذا الغرض، كما يستعين مكتب المراقبة بلوحة تحكم معلوماتية تسمح بمراقبة مختلف تحركات حامل السوار. و يتم تسيير الأشخاص الموضوعة تحت نظام المراقبة الإلكترونية بواسطة برنامج يربط بين المواقيت و المواقع الجغرافية المعينة في الأمر القضائي، و يبين تحركات الشخص المعني بالمراقبة الإلكترونية و مواقع تواجده.<sup>1</sup>

و في ذات الصدد صدر قانون رقم 18 مؤرخ في 2018/01/30 المعدل و المتمم للقانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 2005/02/26 و المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين حيث تنص المادة 150 مكرر على أن: "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية.

يتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه، طيلة المدة المذكورة في المادة 150 مكرر 1، لسوار الكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.

و يشترط في هذه الحالة أن لا تتجاوز العقوبة مدة 03 سنوات أو العقوبة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة، و لا يمكن اتخاذ مقرر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إلا بموافقة المحكوم عليه أو ممثل إذا كان قاصرا، و للاستفادة من نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية يجب توافر ما يلي:

- أن يكون الحكم نهائيا.

- أن يثبت المعني مقر سكن أو إقامة ثابتة.

<sup>1</sup>: وزارة العدل، نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة) ص 23 و 25 . متاحة على الموقع: [www.mjustice.dz](http://www.mjustice.dz).

- ألا يضر حمل السوار الالكتروني بصحة المعني.

- أن يسدد المعني مبالغ الغرامات المحكوم بها عليه.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: تطوير آليات التسيير الرقمية (أنظمة التسيير المواكبة لإصلاح قطاع العدالة):

سعت مديرية العصرية و منذ تنصيبها سنة 2004 إلى تطوير آليات التسيير الرقمية.

### الفرع الأول: نظام تسيير الموارد البشرية:

أدخلت وزارة العدالة على تسيير الموارد البشرية العديد من التطبيقات التي سهلت في تسيير القطاع بشريا.

### نظام تسيير الموارد البشرية لموظفي العدالة:

يشكل نظام تسيير الموارد البشرية أداة لتطوير و عصرنة أساليب تسيير المسار المهني للقضاة و سائر موظفي قطاع العدالة من أمناء ضبط و موظفي الأسلاك المشتركة، فهو يسمح بالانتقال من مرحلة الاعتماد على التوثيق و الكتابة إلى مرحلة التسيير الآلي.

و في إطار مواصلة برنامج إصلاح و عصرنة قطاع العدالة، من خلال الاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال. لاسيما في مجال إدارة و تسيير الموارد البشرية. قامت وزارة العدل بتجسيد مشروع البطاقة المهنية البيومترية و لتجسيد هذا المشروع تم : الاعتماد على حل متكامل، يمكن من إنشاء و شخصنة بطاقة مؤمنة ذات شريحة، تتيح تخزين البيانات

<sup>1</sup>: المواد 150 من مكرر إلى 150 مكرر 3 من القانون رقم 18 -01 المؤرخ في 30 جانفي 2018 المعدل و المتمم و المتعلق بتنظيم السجون، الجريدة الرسمية عدد 05، الصادرة في 30 جانفي 2018.

البيومترية للمعني و كل المعلومات المتعلقة بمسار المهني، مع التوقيع الإلكتروني لهذه المعطيات بواسطة الحلول التقنية (PKI) الخاصة بوزارة العدل.<sup>1</sup>

و قد تجسد ذلك بموجب القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، إذ تنص المادة 04 منه على:

"يمكن أن تمهر الوثائق و المحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل و المؤسسات التابعة لها و الجهات القضائية بتوقيع الكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونه بواسطة وسيلة تحقق موثوقة".<sup>2</sup>

و قد جاء القانون رقم 04/15 المؤرخ في أول فبراير سنة 2015. يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين.<sup>3</sup> و قد سمح هاذين القانونين السابقين باستعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجال القضاء.<sup>4</sup>

إن استحداث تطبيق خاصة باستغلال البطاقة البيومترية من طرف صاحبها، سمح بقراءة البيانات الواردة بها مع إمكانية تحيين و تحديث المعطيات المهنية عن بعد و كذا استخراج كافة الشهادات و الوثائق المتعلقة بالمسار المهني (شهادة العمل، كشف الراتب، كشف الراتب السنوي...) ممضاة إلكترونياً.<sup>5</sup>

**الفرع الثاني: استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية (نظام تسيير بواسطة الحادثة الإلكترونية):**

<sup>1</sup>: وزارة العدل، مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة)، ص: 9 و 17. متاحة على الموقع: [www.mjjustice.dz](http://www.mjjustice.dz).

<sup>2</sup>: المادة 4 من القانون رقم 15 - 03 و المتعلق بالعصرنة، المرجع السابق.

<sup>3</sup>: القانون 15 - 04 المؤرخ في أول فيفري 2015، و المحدد للقواعد العامة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية عدد 6، الصادرة في 10 فيفري 2015.

<sup>4</sup>: أمينة بواشي و بركاهم سالم، المرجع السابق ص 209.

<sup>5</sup>: وزارة العدل، مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني، المرجع السابق ص 36.

لتحقيق العدالة، و حيث أن الشهادة محور أساسي يعتد بها لتبين وقائع القضية، و حتى لا يحتج الشهود الشهود ببعد المسافة و عدم الحضور، جاءت عصرنة العدالة لتقف على هذا الشكل و حله من جذوره. حيث تناول القانون رقم 03/15 في فصله الرابع فكرة استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية حيث تنص المادة 14 من ذات القانون على:

"إذا استدعى بعد المستفة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، يمكن استجواب و سماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد. مع مراعاة احترام الحقوق و القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية و وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل.

- يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإتصال و أمانته.

- يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها و ترفق بملف الإجراءات.

- تدون التصريحات كاملة و حرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف و أمين الضبط".

### الفرع الثالث: رقمنة الأرشفة القضائية - نظام تسيير أوامر القبض :

هذا النظام به قاعدة معطيات وطنية تسمح بسرعة النشر و التوزيع للأشخاص المبحوث عنهم في إطار القانون، و بسرعة و فعالية في إجراءات كف عن البحث حيث التوقيف ضمنا للحريات الفردية، فهو آلية معلوماتية متوفرة حاليا و موضوعة للاستعمال و الاستغلال، و هي في متناول رجال القضاء و أعوان الضبطية القضائية في إطار تنفيذ أوامر القضاء.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تدعيم الهياكل و الوسائل الرقمية لقطاع العدالة

مرافقة لهذا المسعى في رقمنة القطاع تدعمت وزارة العدل بعدة مراكز و هياكل لتجسيدها.

<sup>1</sup>:الطبيب بلعيز، المرجع السابق، ص 184.

## الفرع الأول: المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي و مركز النداء:

تجسيدا لهذا الانفتاح على تكنولوجيات الإعلام و الإتصال و رقمنة قطاع العدالة ، تم تدشين مقرين هما:

### 1 - المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي بالقلية:

بعد الإنجازات التي حققتها وزارة العدل في مجال العصرنة و تحسين الخدمة العمومية من تسهيل إجراءات استخراج شهادة الجنسية و صحيفة السوابق القضائية بإقامة شبكة معلوماتية و قاعدة بيانات مركزية، مما يسمح للمواطنين باستخراج هذه الوثائق من أي جهة قضائية كانت على المستوى الوطني،

و اعتماد التوقيع الإلكتروني مما يمكن المواطنين من استخراج وثائقهم عبر الانترنت في كل ولايات الوطن إلخ... ، تم تدشين المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي الذي يضمن استمرار تقديم خدمات نوعية للمواطن حتى في حالة حدوث عطب على مستوى الموقع المركزي. و يأتي تدشين الموقع الاحتياطي من طرف وزير العدل لشخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني، في تحقق الأهداف التالية:

- تعزيز و تعميق مسار عصرنة الخدمة العمومية لقطاع العدالة بالاستغلال الأمثل لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

- الاستغناء التدريجي على العلامات الورقية في مجال العقود و الإجراءات القضائية، و استبدالها بالوسائل الإلكترونية(غير الورقية).

إن الأنظمة الآلية، المعتمدة في مجال عصرنة العدالة لا يمكنها بلوغ النجاعة المرجوة، دون توفير آليات للحماية و ضمان السلامة و الديمومة. و نظرا لطبيعة الخدمة العمومية لمرفق

العدالة و حساسية المعطيات القضائية لارتباطها بالمصالح الخاصة للمواطنين، فإن حماية النظام من أجل السير الحسن و المستمر ، تعد ضرورة استراتيجية ملحة، و ضمان هذه الحماية يتم من خلال إنشاء موقع احتياطي (BACKUP) لحماية مركز البيانات الأساسي ( DATA CENTER).

يسمح الموقع الاحتياطي باستمرارية مجمل الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة بصفة مستقلة تماما عن الموقع المركزي الأساسي المتواجد بالأبيار، و ذلك في حالة وقوع حوادث أو كوارث طبيعية، أو أعمال كيدية ...إلخ، حيث يضمن موقع النجدة سير مجمل النظام من جديد بصفة فورية و آلية.<sup>1</sup>

إذ تعتبر الشبكة المعلوماتية لوزارة العدل، شبكة إستراتيجية لتسيير الجهات القضائية عبر كامل التراب الوطني بغض النظر عن الفارق الزمني. لذلك، فإن ضمان استمرار سير الشبكة المعلوماتية من خلال إقامة روابط موازية بالألياف البصرية هو وسيلة لضمان الرضا المستمر للمستخدمين و استمرارية الخدمات المقدمة من طرف الوزارة.

في حالة حدوث أي عطل ناجم عن الانقطاع المتواصل في روابط الاتصال أو في التيار الكهربائي أو حادث راجع إلى سوء التحكم أو حوادث طبيعية، يسهر الموقع الاحتياطي على ضمان استمرارية سير الشبكة المعلوماتية لوزارة العدل بصفة دائمة و دون توقف، هذا بغض النظر عن وضعية سير الموقع المركزي للأبيار، حيث يتم التحويل إلى الموقع الاحتياطي بصفة آلية فلا يشعر المستخدم بأي انقطاع على مستوى الخدمات. و قد تمكنت هيكله و تصميم هذا الموقع وفقا للمعايير الدولية، للتصدي لمختلف الإشكاليات التي قد تتسبب في توقيف الموقع الرئيسي.

<sup>1</sup>:أمانة بواشري و بركاهم سالم، المرجع السابق، ص: 215.

إن الغرض من وضع البيانات الاحتياطية حيز الخدمة هو استمرارية الخدمة العمومية. وعلى هذا الأساس ، فهو يسمح بـ:

- استنساخ الموارد الحيوية لضمان توفير الشبكة بصفة متواصلة.

- سير النظام على مستوى المركزين الرئيسيين و الاحتياطي بشكل مزاوي مستمر و أني بحيث يمكن للثاني الاستمرار في تقديم الخدمات للمواطن بشكل مستمر و غير منقطع، في حال توقف الموقع المركزي عن العمل لأي سبب كان (التحويل الآلي نحو الموقع الاحتياطي).

- ضمان حماية المعطيات و التدفقات المتبادلة في وقت قياسي.

- استعمال الرابطين معا في وقت واحد لتوزيع الضغط على شبكة التحكم في ساعات العمل، عند حدوث أي خلل على مستوى أحد الرابطين، يسمح بتحويل التدفق نحو الرابط الثاني بصفة آلية، دون فقدان للمعطيات.<sup>1</sup>

### 2 - مركز النداء لوزارة العدل :

تتزايد حاجة المواطن للتوجيه أكثر فأكثر في علاقاته مع مختلف الإدارات. و في هذا الصدد يأتي استحداث وسائل من شأنها تقريب الخدمة العمومية لقطاع العدالة من المواطن هو حتما من بين الأفاق التي ينبغي أن تتحقق في إطار عصرنة العدالة و ذلك لتحقيق هدفين في أن واحد:

- الإصغاء للمواطن.

- إعطاء أحسن صورة في تمثيل الخدمة العمومية .

<sup>1</sup>: وزارة العدل، المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي بالقلبية، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة)، ص 6 و 12. متاحة على الموقع: [www.mjjustice.dz](http://www.mjjustice.dz).

و قد أسس مركز النداء كواجهة حيوية لمساهمة المواطن في عصرنة مرفق العدالة و هذا بكفاءات جزائرية 100 بالمئة، كما أستحدث ليساعد بصفة جوهرية في سير نظام المعلومات على مستوى الجهات القضائية، من خلال شبكة الانترنت لوزارة العدل، و عناصره عبارة عن تداخل بين وسائل بشرية و مهنية مادية و لوجيستكية، و تنظيمية بالإضافة إلى التواصل عن بعد.

حيث يقوم مرشد صوتي باللغتين العربية و الفرنسية بإعلام و توجيه المواطن حول أو نحو المصلحة المطلوبة . و يقوم مرشدون عبر الهاتف، تم تكوينهم بصفة خاصة لهذا الأمر بإعلام، و توجيه ، وشرح ودراسة طلبات و اقتراحات المواطنين.

ليقوم النظام المعلوماتي بصفة آلية عقب كل مكالمة هاتفية بإنشاء بطاقة تحتوي على المعلومات الأساسية المتعلقة بالمكالمة (رقم المتصل و شريط المكالمة) حيث يتم تسجيلها من الممكن أرشفتها أيضا، و يتم الاطلاع بصفة دورية على إحصائيات دقيقة حول انشغالات المواطنين و تظلماتهم و شكاويهم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>: وزارة العدل، مركز النداء لوزارة العدل، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة)، ص 4 و 15. متاحة على الموقع: [www.mjustice.dz](http://www.mjustice.dz)



### الفرع الثاني: المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل:

في إطار مواصلة سلسلة الإصلاحات العميقة التي شهدتها قطاع العدالة، بادرت وزارة العدل، تحت إشراف وزير العدل حافظ الأختام عدة مشاريع ذات بعد استراتيجي، تهدف أساسا إلى ترقية أداء مرفق القضاء و مواكبة عملية التحول التكنولوجي و الارتقاء إلى مرحلة الخدمات الذكية. و في هذا السياق، تم إنشاء المركز لوطني للأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل، للسهر على إدارة و تسيير مختلف الأنظمة المعلوماتية المستحدثة.

تتمثل هذه الأنظمة أساسا فيما يلي:

- النظام الآلي لتسيير قاعدة المعطيات المركزية للبصمات الوراثية.

- النظام البيومتري للتحقق من الهوية.

- النظام الآلي للوضع تحت المراقبة الإلكترونية.

- نظام تسيير البرامج الشاملة ذات المصدر المفتوح.

- نظام التسيير الإلكتروني للوثائق (GED).

- النظام الآلي للإنذار عن اختطاف.

و سوف تقتصر فقط على دراسة النظام الآلي لتسيير قاعدة المعطيات المركزية للبصمات الوراثية لأهميته في العناصر التالية:

#### 1 - النظام الآلي لتسيير قاعدة المعطيات المركزية للبصمات الوراثية:

تعد البصمة الوراثية من أهم الوسائل الحديثة للإثبات، بالنظر إلى أهميتها في الإجراءات القضائية و إجراءات التعرف على الأشخاص المفقودين أو مجهولي الهوية. و لقد حدد القانون رقم 03/16 المؤرخ في 2016/06/19 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص.<sup>1</sup>

يتم أخذ العينات البيولوجية من أجل الحصول على البصمة الوراثية متى رأت الجهة القضائية المختصة ضرورة لذلك، وفقا للمقاييس العلمية المعتمدة في هذا المجال، من طرف:

- ضباط و أعوان الشرطة القضائية المختصين.

- الأشخاص المؤهلين لهذا الغرض، تحت إشراف ضباط الشرطة القضائية.

- الأشخاص المسخرون من طرف الشرطة القضائية.

و تجرى التحاليل الوراثية على العينات البيولوجية من قبل المخابر والخبراء المعتمدين طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

و قد استحدثت بموجب القانون المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص، مصلحة مركزية لدى وزارة العدل يديرها قاضي و تساعده خلفية تقنية.

تكلف هذه المصلحة بالمهام الأساسية الآتية:

- تشكيل قاعدة المعطيات الوطنية الخاصة بالبصمات الوراثية.

- إدارة و تسيير قاعدة المعطيات الوطنية.

<sup>1</sup>: القانون 03/16 المؤرخ في 19 جوان 2016 و المتعلق باستعمال البصمة الوراثية فب الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية عدد 37 الصادرة في 22 جوان 2016.

- حفظ البصمات الوراثية و ضمان سريتها.<sup>1</sup>

## 2 - الأهمية العلمية لقاعدة المعطيات الوطنية الخاصة بالبصمات الوراثية:

تكتسي الأهمية العلمية لهذه القاعدة فيما يلي:

- ضبط استعمال البصمة الوراثية في مجال التحريات الجزائية و إجراءات التعرف على الأشخاص المفقودين أو مجهولي الهوية.

- حفظ جميع البصمات الوراثية المتحصل عليها من تحليل العينات البيولوجية وفقا للقانون.

- التمكين من القيام بالبحث و المقارنة بين البصمات الوراثية.

- إتاحة عملية البحث عن الروابط بين مختلف القضايا، مع إجراء المقاربة عند احتمال وجود علاقة بينها.

## 3 - تسجيل البصمات الوراثية بقاعدة المعطيات الوطنية:

يتم تسجيل جميع البصمات الوراثية الناتجة عن تحليل العينات البيولوجية، المأمور بأخذها من طرف الأشخاص المخولة قانونا (قضاة نيابة، التحقيق و الحكم) بقاعدة المعطيات الوطنية، بسعي من النيابة العامة و بعد تأشير القاضي المكلف بالمصلحة المركزية.

تسجل البصمات الوراثية ضمن بطاقات، تنشأ على مستوى قاعدة المعطيات المركزية.

## 4 - مدة حفظ البصمة الوراثية بقاعدة المعطيات المركزية:

- سنة بالنسبة لأصول و فروع الأشخاص المفقودين.

- سنة بالنسبة للمشتبه فيهم في حالة الأمر بانتقاء وجه الدعوى أو الحكم بالبراءة بصفة نهائية.

<sup>1</sup>: المادتين 6 و 9 من القانون 03/16 و المتعلق بالبصمة الوراثية، المرجع نفسه.

- سنة بالنسبة للمحكوم عليهم، من تاريخ سيرورة الحكم نهائيا.

- سنة بالنسبة للمفقودين و المتوفين مجهولي الهوية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>: المادة 14 من القانون 03/16 و المتعلق بالبيصمة الوراثية، المرجع نفسه.



## الخاتمة

في الختام يتضح لنا أن الجزائر و في محاولتها مواكبة التطور الذي يشهده العالم في مجال التكنولوجيا و المعلومات و الاتصال ، قد عرفت أهمية و ضرورة التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة التكنولوجية و ذلك عن طريق توظيف و تسخير إمكانيات معتبرة و توسيع مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مختلف المجالات و القطاعات و محاولة التطور في هذا المجال لمنافسة غيرها من الدول المتقدمة و الوصول بركب من سبقها.

و محاولة الجزائر تعميم الإدارة الإلكترونية كإستراتيجية إصلاح التسيير العمومي، ليس بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطن فقط بل لقد أضى مطالبا اقتصاديا ملحا في عالم أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي الفيصل في تحديد مدى تطور الدول من تخلفها، حيث أصبحت جل المعاملات بمختلف أنواعها تتم عبر الانترنت ، و ذلك ما لاحظناه من خلال دراستنا التي تم تسليط الضوء على التحول نحو تطبيق إستراتيجية عصرنة قطاع العدالة بإدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مختلف تعاملاته كنموذج حي للتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ، حيث أن قطاع العدالة يعتبر من أولى القطاعات التي شهدت نقلة نوعية من هذا المجال، حيث وظفت بها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تم استبدال الطرق القديمة بالطرق الحديثة و العصرية.

و قد لاحظنا من خلال دراستنا في مجال التحول الرقمي بقطاع العدالة أنه تم تحقيق نتائج ملموسة في تحسين و تطوير الخدمات المقدمة سواء المواطنين أو المتقاضين و كافة المتعاملين مع

القطاع و من أمثلة ما تم تحقيقه و تجسيده في أرض الواقع مثل إنشاء موقع إلكتروني يمكن المواطنين من الوصول إلى تلك الخدمات بسهولة و يسر، و من أمثلة الخدمات التي تم تسهيلها:

طلب صحيفة السوابق العدلية

و طلب تسليم شهادة الجنسية الجزائرية . و أيضا إمكانية متابعة المتقاضين لملفاتهم القضائية المطروحة أمام العدالة، و غيرها من الإنجازات العديدة في هذا المجال، و ما تجدر الإشارة إليه أنه و على الرغم مما تم تحقيقه من إنجازات بقطاع العدالة إلا أن الجزائر تبقى بعيدة من مصاف الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً كبيرة من التطور في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و ذلك نظراً لعدة صعوبات و عراقيل سواء من ناحية الإمكانيات الدولية المادية و البشرية أو من ناحية ثقافة و وعي المواطن الجزائري بضرورة و أهمية التحول نحو إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

### قائمة المراجع

#### النصوص التشريعية

- 1- المواد 150 من مكرر إلى 150 مكرر 3 من القانون رقم 18 -01 المؤرخ في 30 جانفي 2018 المعدل و المتمم و المتعلق بتنظيم السجون، الجريدة الرسمية عدد 05، الصادرة في 30 جانفي 2018.
- 2- القانون 15 -04 المؤرخ في أول فيفري 2015، و المحدد للقواعد العامة بالتوقيع و التصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية عدد 6، الصادرة في 10 فيفري 2015
- 3- القانون 03/16 المؤرخ في 19 جوان 2016 و المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية و التعرف على الأشخاص، الجريدة الرسمية عدد 37 الصادرة في 22 جوان 2016.

#### الكتب

- 1- غسان قاسم داود اللامي، إدارة التكنولوجيا ، ط 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن.
- 2- علاء عبد الرزاق سالمى، نظم إدارة المعلومات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003.
- 3- بشير العلاق، الاتصال في المنظمات العامة، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
- 4- هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العرضي، نظم إدارة المعلومات، ط 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012م.
- 5- حسن عماد مكايي ، محمود علم الدين ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، ط 1 ، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر ، 2009.



- 6- العياشي زرزار، كريمة غياد، استخدامات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المؤسسة الاقتصادية، ط 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن. 2016.
- 7- رزان علي عمر عبد المهدي ، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و عناصر المزيج التسويقي على جودة الرعاية الصحية، مذكرة ماجستير، تخصص الأعمال الالكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 8- عبد الحكيم معوج، استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2012.
- 9- أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 2003.
- 10- أحمد الكبيسي ، تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، العربية من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، العربية 300، العدد 29، 2008.
- 11- أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة : جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية.
- 12- سعيد يقطيني ،من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت : مركز الثقافي العربي ، ط 1، 2005.
- 13- نجلاء أحمد يس، الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة : العربي للنشر و التوزيع، ط 1 ، 2013.
- 14- سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كألية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا ( كوفيد 19 ) .

- 15- سامر مؤيد عبد اللطيف، الحكومة الإلكترونية، دراسة في الإطار النظري و التطبيقي، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كلية الحقوق، س لسادسة.
- 16- حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 17- ماجد راغب الحلو ، الحكومة الإلكترونية و المرافق العامة، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية و الأمنية للعمليات الإلكترونية منظم المؤتمر، أكاديمية شرطة دبي -مركز البحوث و الدراسات- الإمارات العربية المتحدة ، دبي.
- 18- سوسن زهير المهدي ، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية ، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2011م.
- 19- عبد الحكيم عشور، دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري و الولايات المتحدة نموجا، مجلة المفكر، ع الحادي عشر، (د،س،ن).
- 20- كمال النقيب ، أهمية الحكومة الإلكترونية في ترشيد و تخفيض التكاليف الحكومية و دورها في معالجة الفساد المالي و الغداري، ورقة عمل مقدمة من مؤتمر دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق الظظغدارة الرشيدة، ع 127، من الثالثة و الثاثن، عمان، 2010.
- 21- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرين، (د،ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006.
- 22- رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية، (د،ط)، مركز المعلومات و اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، 2004.

- 23- محمد كيلاني شادية جابر، نواج مقترح للخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية لطلاب كلية التربية، مجلة كلية التربية -جامعة المنصورة- ع 60 -يناير، 2006.
- 24- عبد العزيز فهد المغيرة، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إجراءات العمل الإداري من وجهة نظر موظفي ديوان وزارة الداخلية السعودية رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية، 2010.
- 25- بوحوش عمار، " نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرين"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

### الأطروحات و المذكرات :

- 1- رزان علي عمر عبد المهدي ، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و عناصر المزيج التسويقي على جودة الرعاية الصحية، مذكرة ماجستير، تخصص الأعمال الإلكترونية كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2016
- 2- إيهاب فاروق مصباح العاجز، دور ثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية "دراسة تطبيقية على وزارة التربية و التعليم العالي - محافظة غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011
- 3- عبد العزيز فهد المغيرة، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إجراءات العمل الإداري من وجهة نظر موظفي ديوان وزارة الداخلية السعودية رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية، 2010،
- 4- شفيق شخي، انعدام الاستقلال الوظيفي للقضاء في الجزائر، مذكرة ماجستير، مدرسة دكتوراه في القانون الأساسي و العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر: 2010

### المداخلات :

- 1- أحمد مشهور، تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، 2003

- 2- حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز للقطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2009
- 3- وزارة العدل، إجراءات استخراج صحيفة السوابق العدلية و شهادة الجنسية عبر الانترنت، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة)،
- 4- وزارة العدل، نظام التسيير الإلكتروني للوثائق، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة)
- 5- وزارة العدل، المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي بالقلية، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدالة)،
- 6- بهجة بومعرافي، بن تازير مريم، إشكالية معالجة الحروف العربية ضمن مشاريع الرقمنة بالمكتبات الرقمية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية،

### المواقع الإلكترونية

- 4- موقع وزارة العدل، الجزائر.
- 5- الموقع: [www.mjjustice.dz](http://www.mjjustice.dz).

	شكر وعرهان
	إهداء
01	مقدمة
06	الفصل الأول: أثر التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام
06	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة و الإدارة الإلكترونية :
06	المطلب الأول: عموميات و أساسيات عن الرقمنة و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
19	المطلب الثاني: المفاهيم النظرية للإدارة الإلكترونية:
24	المبحث الثاني: الرقمنة و التوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية
24	المطلب الأول: أهداف و دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية:
30	المطلب الثاني: مبادئ و مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية (الرقمنة):
37	. المطلب الثالث: متطلبات و معوقات التحول نحو الإدارة الإلكترونية:
40	الفصل الثاني : الرقمنة وعصرنة قطاع العدالة في الجزائر
40	المبحث الأول: واقع الإدارة الإلكترونية في قطاع الإدارة الجزائري
40	المطلب الأول: واقع قطاع العدالة في الجزائر قبل دخول الرقمنة:
45	المطلب الثاني: التحضير لمشروع رقمنة العدالة:
48	المطلب الثالث: وضع الأرضية المناسبة للولوج لعالم الإدارة الإلكترونية(الإستراتيجية)
50	المبحث الثاني: الإنجازات الموالية لإصلاح و عصرنة قطاع العدالة .
50	المطلب الأول: تحقيق خدمة نوعية محاطة بضمانات الأداء الأمن
57	المطلب الثاني: تطوير آليات التسيير الرقمية (أنظمة التسيير المواكبة لإصلاح قطاع العدالة) :
60	المطلب الثالث: تدعيم الهياكل و الوسائل الرقمية لقطاع العدالة
67	خاتمة
69	قائمة المراجع
70	الفهرس
71	الملخص